



"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص
يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان
المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية
لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد
السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها
من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© صورة الغلاف: عائلات تحتج على الاعتقالات غير القانونية خارج مجمع

القصر الرئاسي، 19 يونيو/حزيران 2018، في عدن. فمنذ ما يزيد عن عامين الآن،
وأمهات وأخوات وزوجات المختفين، وغيرهم من المحتجزين بدون تهمة على أيدي
قوات الإماراتية والقوات المحلية يتظاهرون احتجاجاً...

©Private

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2018

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب
رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر
استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجترار في المادة
أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة
تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2018

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 31/8682/2018
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org



منظمة العفو
الدولية

قائمة المحتويات

5	1. ملخص
9	2. منهجية البحث
10	3. مقدمة
15	4. المختفون
26	5. المستهدفون وأنماط عمليات القبض عليهم
31	6. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والوفيات في الحجز
38	7. العقوبات التي تحول دون أن تأخذ العدالة مجراها
42	8. نتائج وتوصيات

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "
الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

منظمة العفو الدولية

1. ملخص

"ليست لدينا أدنى فكرة عن مكان تواجده. والله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة أم لا... لقد مات الوالد حزناً الشهر الماضي، ودون أن يعلم مكان تواجد ابنه".

شقيقة أحد المختفين قسراً منذ اعتقاله في خريف عام 2016.

تسعى عشرات العائلات في جنوب اليمن بلهفة شديدة لمعرفة أماكن تواجد ذويها المختفين منذ أشهر أو سنوات عقب احتجازهم على أيدي قوات الأمن اليمنية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومازالت تلك القوات الأمنية التي لا تخضع لسيطرة حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً تنفذ عمليات اعتقال تعسفي، وتحرم الأفراد من حريتهم بشكل غير مشروع، وتتورط في عمليات اختفاء قسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ولا يزال الكثير من المحتجزين مفقودين، ويستمر ارتكاب الانتهاكات الخطيرة، ولا يزال الإفلات من العقاب منتشرًا على نطاق واسع بعد مرور عام كامل على قيام وسائل الإعلام ومنظمات حقوقية بكشف النقاب عن وجود شبكة من السجون السرية تديرها تلك القوات والإمارات العربية المتحدة، تُرتكب فيها الكثير من الانتهاكات الصادمة.

وحققت منظمة العفو الدولية في حالات 51 شخصاً تعرضوا للحرمان من حريتهم على أيدي قوات الأمن اليمنية المدعومة إماراتياً، أو على أيدي قوات الإمارات العربية المتحدة، وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين مارس/ آذار 2016 ومايو/ أيار 2018 في محافظات عدن ولحج وأبين وشبوة وحضرموت. وانطوت الغالبية العظمى من تلك الحالات على اختفاء قسري حيث لا تزال عائلات 19 رجلاً تجهل مصيرهم وأماكن تواجدهم حتى اليوم. كما تم توثيق ارتكاب طائفة متنوعة من المخالفات الخطيرة الأخرى لأحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات تتعلق بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والوفاة في الحجز. وتمثل تلك الانتهاكات عينة صغيرة من نمط أوسع نطاقاً من الانتهاكات المرتبطة بالحجز في بيئة تسودها ظاهرة الإفلات من العقاب، وكثرة العقوبات التي تحول دون أن تأخذ العدالة مجراها.¹

وأجري البحث الخاص بالتقرير الحالي خلال الفترة ما بين شهري مارس/ آذار ويونيو/ حزيران 2018. وتعتمد نتائجه على 75 مقابلة أجريت مع عدد من الأشخاص بما في ذلك أفراد من عائلات المحتجزين، ومحتجزين حاليين

¹ كما ارتكبت جماعة الحوثي المسلحة وحلفاؤها عمليات اعتقال تعسفي واختفاء قسري وتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة سبق لمنظمة العفو الدولية وأن وثقت تفاصيلها في الماضي. ولكن يركز التقرير الحالي على أشكال الإساءة والانتهاكات التي ترتكبها القوات المرتبطة بالإمارات العربية المتحدة.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

وسابقين، وأعضاء من المجتمع المدني، ومحامين، وصحفيين، وموظفين في الحكومة والأجهزة الأمنية والنيابة العامة، وخبراء دوليين على إمام ودراية بالأحداث. كما أُجريت بعض تلك المقابلات عن بعد، فيما أُجريت الأخرى بشكل مباشر وشخصي أثناء بعثة زارت جنوبي اليمن. وقامت منظمة العفو الدولية بفحص صور ملتقطة بالأقمار الصناعية لمراكز الحجز، واستعرضت الصور الفوتوغرافية، والرسائل الموجهة من عائلات المحتجزين إلى المسؤولين، والمراسلات والأوامر الحكومية الصادرة عن وكلاء النيابة العامة بإخلاء سبيل المحتجزين.

إن الإمارات العربية المتحدة أحد أهم أعضاء التحالف الذي تقوده السعودية، ويشارك في النزاع المسلح غير الدولي الدائر في اليمن منذ مارس/ آذار 2015 بدعوة من حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي. حيث يدور نزاع مسلح بين الحكومة وجماعة الحوثي المسلحة التي لا تزال تسيطر على أجزاء شاسعة من اليمن منذ 2014. وشنت قوات التحالف غارات جوية وهجمات برية دعماً لحكومة الرئيس هادي.

ولقد انخرطت الإمارات العربية المتحدة، والتي اتسمت علاقتها بالرئيس هادي بالتوتر حتى مؤخراً، في عمليات أمنية بهدف مكافحة الإرهاب في جنوب وشرق اليمن كما أعلنت، أي في المناطق التي ينشط فيها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب والجماعة المسلحة التي تُطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية". وشكلت الإمارات العربية المتحدة قوات أمن محلية تُعرف باسم قوات الحزام الأمني، وقوات النخبة، وقامت بتسليحها وتدريبها وتمويلها، وحرصت على بناء تحالفات مع بعض مسؤولي الأجهزة الأمنية متجاوزة قيادتهم في وزارة الداخلية اليمنية. تلك القوات، بالإضافة لجنود الإمارات العربية المتحدة، ضالعين في ارتكاب انتهاكات قاسية متعلقة بالحجز، بما في ذلك ارتكاب عمليات الاختفاء القسري والتعذيب. وتضطلع قوات الحزام الأمني التي تنشط في عدد من محافظات الجنوب لا سيما في محافظات عدن ولحج وأبين، وقوات النخبة في محافظتي حضرموت وشبوه، ببعض مهام الجيش والشرطة في تلك المناطق. وعلى الرغم من أنها تُعد رسمياً جزءاً من الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة اليمنية إلا أن تلك القوات تعمل خارج نطاق هيكل القيادة والسيطرة الحكومي؛ ولقد فاقت الطبيعة الغامضة لتلك القوات من حجم التحديات المتعلقة بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات وتوفير التعويض والانتصاف للضحايا وعائلاتهم.

ونظراً لعدم حصول عائلات الضحايا على معلومات بشأن وجهة اقتياد المحتجزين، تظل تلك العائلات رهن محاولة التعامل مع متاهة هيكل قوات الأمن التي قامت أجهزتها المختلفة بعمليات القبض على الأشخاص. ودأبت أمهات ضحايا الاختفاء القسري وزوجاتهم وشقيقاتهم على تنظيم احتجاجات منذ أكثر من سنتين، تخللها تردهن الدائم على مكاتب الحكومة والنيابة العامة والأقسام الأمنية والسجون وقواعد قوات التحالف وغير ذلك من الكيانات المختلفة التي تتعامل مع شكاوى حقوق الإنسان. وأكد مسؤولو أجهزة الأمن اليمنية في بعض الحالات وجود محتجزين لديهم، ولكنهم رفضوا الكشف عن مكان احتجازهم، وأخبروا العائلات في بعض الحالات بنقل المحتجزين إلى عهدة قوات التحالف، وهو ما أصبح مرتبط في الأذهان بحصول حالات الاختفاء القسري؛ نظراً لعدم إمكانية دخول عامة الجمهور أو الجهات الرقابية التابعة للحكومة اليمنية إلى قواعد قوات التحالف.

وردت إفادات عائلات الضحايا نفس الشعور والتوجه واحدة تلو الأخرى. وركزت كلها على المشاعر التالية التي عبرت عنها زوجة أحد المحتجزين الذي مضى أكثر من سنتين على احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي: "ألا ينبغي أن تتم إحالتهم إلى المحاكمة؟ فلماذا توجد المحاكم أصلاً؟ لا ينبغي أن يختفوا على هذا النحو، نحن لسنا فقط غير قادرين على زيارتهم بل إننا لا نعرف أصلاً إذا كانوا على قيد الحياة أم لا".

وكشفت وكالة الأسوشييتد برس ومنظمة هيومان رايتس ووتش السنة الماضية عن قيام الإمارات العربية المتحدة بإدارة مرافق حجز غير رسمية في جنوب اليمن، فضلاً عن قيامها بترحيل بعض المحتجزين إلى أماكن خارج اليمن أيضاً. وكما تم الكشف أيضاً عن وجود شبكة مكونة من أكثر من اثني عشر سجن سري آخر تديرها قوات الأمن اليمنية المدعومة إماراتياً. وردا على الضغوط المتنامية في هذا السياق، بادر النائب العام اليمني إلى معاودة تفعيل وظيفة النيابة المتخصصة التي جرى تجميدها بفعل الحرب في اليمن، وحاول التواصل مع مسؤولي الأمن في البلاد للمطالبة بمعرفة المعلومات المتعلقة بأولئك المحتجزين.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

وتم الكشف عن أماكن تواجد مئات المحتجزين عقب ترحيلهم إلى مرافق تخضع لإشراف النيابة العامة، وسُمح لعائلاتهم بزيارتهم هناك. وأُخلي سبيل المحتجزين في بعض الحالات عقب خضوعهم للاستجواب من طرف النيابة الجزائية المختصة، وأُحيل بعضهم للمحاكمة في عدن التي استأنفت المحاكم فيها عملها.

في يونيو/حزيران ويوليو/تموز من عام 2018، شهدت جولة جديدة الإفراج عن المعتقلين في عدن والمكلا، وقد أفرج عن الكثير منهم بعد شهور بعد أن أمرت النيابة بإطلاق سراحهم. واحتُجز هؤلاء الرجال لفترات طويلة دون توجيه تهم إليهم، وفي بعض الحالات وصلت الفترة إلى سنتين، مما يؤكد الحاجة إلى مساءلة النيابة، وضمان انصاف الضحايا. ولكن لا يزال مصير عشرات المحتجزين الآخرين مجهولا، وتتوفر معلومات موثوقة تفيد باحتجازهم في مواقع حجز غير رسمية في مختلف أنحاء جنوب اليمن لا سيما في قواعد قوات التحالف، علاوة على تزايد المخاوف بشأن احتمال وفاة بعضهم في الحجز.

وعلى الرغم من زعم قوات الأمن المدعومة إماراتيا إن تلك الاعتقالات وما تلاها من عمليات احتجاز ترتبط في الغالب بعمليات مكافحة الإرهاب، وهي الرواية التي دأبت على ترويجها في التقارير الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي أيضا، فيقول أفراد عائلات المحتجزين، والناشطون، ومسؤولو حكومة الرئيس هادي، إن أولئك المحتجزين ليسوا جميعا أفراد لهم صلات بتنظيمي "القاعدة" أو "الدولة الإسلامية"، وإنه يبدو أن معظم الاعتقالات قائمة على شبهات لا أساس لها، أو إنها تأتي على خلفية تصفية حسابات أو أحقاد شخصية. وتشمل قائمة المستهدفين بعمليات الاعتقال تلك مقاتلين سبق وأن خاضوا معارك عام 2015 لاجتثاث الحوثيين من الجنوب بات يُنظر إليهم الآن على أنهم مصدر تهديد، بالإضافة إلى متعاطفي وعضء حزب الإصلاح -إ- لمتحالف مع حكومة الرئيس هادي—والذي يُعتبر فرع جماعة الإخوان المسلمين في اليمن، أو من الناشطين ومنتقدي قوات التحالف.

ولقد أمر البعض بتسليم أنفسهم لقوات الأمن، أو تم اعتقالهم في الشارع، أو جمعهم أثناء مدهامات ليلية يقتحم خلالها عناصر الأمن المنازل دون مذكرات تفتيش أو اعتقال ويصوبون بنادقهم باتجاه أفراد العائلات فيها. ويستخدم الشهود في أغلب الحالات وصف " الملتئمين" للإشارة إلى الرجال الذين ينفذون عمليات الاعتقال، كما وصفوا استخدامهم المفرط للقوة أثناء المدهامات.

وإلى جانب توثيق عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، وثقت منظمة العفو الدولية استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على نطاق واسع من طرف القوات الإماراتية وقوات الأمن اليمنية المدعومة منها. وروى المحتجزون السابقون وعائلات المحتجزين تفاصيل مروعة للانتهاكات المرتكبة، والتي تشمل الضرب بأشكاله، والصعق بالكهرباء، والعنف الجنسي في مرافق الحجز اليمنية والإماراتية. كما وثقت المنظمة حالات لأفراد قضاوا نحبهم بعد وقت قصير من القبض عليهم، وذلك جراء تعرضهم للتعذيب على ما يبدو.

ونظرا لتنفيذ تلك الممارسات في سياق النزاع المسلح الدائر في اليمن، ترقى ممارسات الاختفاء القسري والتعذيب التي يوثقها التقرير الحالي إلى مصاف جرائم الحرب.

كما يعتري المنظمة القلق حيال وجود سلسلة من العوائق التي تحول دون أن تأخذ العدالة مجراها، وتعطل المساءلة والانصاف لا سيما مع استمرار غياب الرقابة القضائية على قوات الأمن، وتجاهل قادة القوات الإماراتية لأوامر الإفراج الصادرة عن النيابة العامة، والجو السائد من تخويف العائلات والضحايا وتهديدهم إذا قاموا بتحرير شكاوى متعلقة بهذه المسألة.

ولا تزال الإمارات العربية المتحدة تحرص على إنكار ضلوعها في الإشراف على مرافق الحجز في اليمن على الرغم من الإفادات الكثيرة الواردة على لسان المحتجزين، وأدلة الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية التي وقع توثيقها في تقارير مختلفة، لا سيما تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن، والتصريحات الصادرة عن مسؤولي الحكومة اليمنية، والملاحظات الواردة على السنة قيادات القوات الأمنية المدعومة والمدربة إماراتيا. وفي المقابل، كررت الحكومة اليمنية القول إنها لا تسيطر على قوات الأمن التي تدرّبها الإمارات وتدعمها. ولا يزال الغموض يكتنف طبيعة الصلاحيات القانونية التي تخوّل الإمارات العربية المتحدة التدخل في الأنشطة المتعلقة بالحجز في اليمن،

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

ولم يبادر أي من الطرفين باتخاذ خطوات جدية للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة، أو توفير سبل انتصاف وجبر ضرر ناجمة للأشخاص الذين تعرضت حقوقهم للانتهاك.

وتناشد منظمة العفو الدولية حكومة الإمارات العربية المتحدة كي تضع مرافق الحجز التي تديرها في اليمن تحت رقابة النائب العام اليمني، وتوفر معلومات عن المحتجزين لدى القوات الخاضعة لسيطرتها. كما يتعين على الإمارات العربية المتحدة أن تتوقف عن الانخراط في عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وتجري تحقيقا سريعا وناجرا ومحايدا في المزاعم المتعلقة بوقوع مخالفات خطيرة لأحكام القانون الدولي بما في ذلك الانتهاكات التي يرد وصفها في التقرير الحالي.

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة الرئيس هادي، والتي لا يخفى على أحد محدودية سلطتها، هي التي وجهت الدعوة لقوات الإمارات العربية المتحدة بالعمل في اليمن وأعطت موافقتها على ذلك. وبعبارة أخرى، فإن الحكومة اليمنية تتحمل المسؤولية المشتركة مع الإمارات لتفادعها عن حماية الأشخاص الواقعين تحت نطاق اختصاصها القضائي من التعرض للانتهاكات الخطيرة من قبيل التعذيب والاختفاء القسري. كما يجب على الحكومة اليمنية أيضا أن تفتح تحقيقا في المخالفات المرتكبة لأحكام القانون الدولي بما فيها الانتهاكات التي يوثقها التقرير الحالي، وأن تبادر إلى لجم قوات الأمن اليمنية لا سيما وأنها، أي الحكومة، تتهمها بالعصيان، وقوات الإمارات العربية المتحدة التي تعمل بمباركتها، وضمان تعويض الضحايا وإنصافهم.

وينبغي على أهم شركاء الإمارات في مكافحة الإرهاب، وخصوصا باقي أعضاء التحالف بقيادة السعودية، والولايات المتحدة أن تحترم التزاماتها عن طريق الحرص على صون أحكام القانون الدولي، والتشجيع النشط على الامتثال لشروط الحظر المطلق المفروض على ارتكاب التعذيب.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

2. منهجية البحث

يعتمد التقرير الحالي على البحوث التي أجراها أحد باحثي منظمة العفو الدولية خلال الفترة ما بين شهري مارس/ آذار ويونيو/ حزيران من عام 2018. وتنطوي عملية إجراء البحوث داخل اليمن على تحديات نظرا للنزاع الدائر في هذا البلد، والقيود الأمنية والعوامل التي تحول دون دخول أراضيه. وأجريت غالبية المقابلات عن بعد بالهاتف وتطبيقات المحادثة والتراسل الآمنة عبر الإنترنت. كما أجرى الباحث بحثا ميدانيا في عدن خلال شهر مايو/ أيار 2018

وتستند نتائج التقرير إلى المقابلات التي أجريت مع 75 شخصا بما في ذلك محتجزين حاليين وسابقين، وعائلات أفراد محتجزين، وأعضاء من المجتمع المدني، ومحامين، وصحفيين، ومسؤولين في الحكومة والأجهزة الأمنية، وخبراء دوليين على إمام ودراية بالأحداث. وتُحجم منظمة العفو الدولية عن ذكر أسماء الشهود والمحتجزين الحاليين والسابقين وأفراد عائلاتهم والناشطين والمحامين والخبراء وبعض المسؤولين الذين تحدثت معهم خوفا على سلامتهم وحفاظا على السرية. وأشار عدد من الذين أجريت المقابلات معهم لا سيما محتجزون سابقون وحاليون وافراد من عائلاتهم إلى مخاوفهم بشأن احتمال تعرضهم للانتقام منهم شخصا أو من ذويهم، إذا عُرف أنهم تحدثوا مع مندوب منظمة العفو الدولية.

وحصلت المنظمة على رسائل من عائلات المحتجزين موجهة إلى مسؤولي حكوميين وقامت بمراجعة محتواها، كما اطلعت على فحوى مراسلات حكومية وأوامر صادرة عن النيابة العامة. كما عاينت منظمة العفو الدولية تقارير إعلامية تضمنت روايات قوات الأمن المعنية لتفاصيل الاعتقالات التي نفذتها.

كما قامت منظمة العفو الدولية بفحص الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية لمرافق الحجز بغية التحقق من فحوى إفادات المحتجزين وافراد عائلاتهم والتأكد مما جاء فيها. وحصلت المنظمة أيضا على صور فوتوغرافية ورسومات تجسد التعذيب، حيث عمدت إلى إطلاع خبراء الطب الشرعي على الصور الفوتوغرافية من أجل تحليل طبيعة الإصابات الناجمة عن ممارسات التعذيب المزعومة.

وفي 21 يونيو/ حزيران 2018، أرسلت منظمة العفو الدولية رسالتين إلى حكومتي الإمارات العربية المتحدة واليمن تورد فيهما تفاصيل نتائج بحوثها، وتطالب بالحصول على توضيحات بشأن المزاعم التي يثيرها التقرير الحالي. ولم تتلقى رداً وقت نشر هذا التقرير.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

3. مقدمة

" الأمر لا يتعلق بالحفاظ على الأمن، وإنما بتشكيل قوات أمنية مفككة، وذلك كنوع من العمل بقاعدة فرّق تسد فيما يبدو".

خبير في الشؤون اليمنية

تسيطر حكومة الرئيس هادي المعترف بها دولياً² على مناطق جنوب اليمن³ بشكل رسمي؛ على الرغم من محدودية نطاق سلطتها أو غيابها فعلياً في أرجاء واسعة من تلك المنطقة. ولقد تعمقت الانقسامات في اليمن، وتغولت الفصائل المسلحة المتناحرة، وأصيبت مؤسسات الدولة بالشلل⁴، عقب مرور ثلاث سنوات على نزاع مسلح مستعر بين حكومة الرئيس هادي المدعومة من تحالف مكون من تسع دول بقيادة المملكة العربية السعودية ضد الحوثيين والقوات المتحالفة معهم.

ويقيم الرئيس هادي في السعودية منذ أن تدخل التحالف بقيادتها في النزاع في مارس/ آذار 2015.⁵ وشنت قوات التحالف غارات جوية وهجمات برية على المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي وحلفاؤها أو على المناطق التي تحاول الأخيرة بسط سيطرتها عليها. وتباشر حكومة الرئيس هادي بقيادة رئيس الوزراء أحمد بن دغر أعمالها من عدن التي أصبحت عاصمة البلاد بحكم الأمر الواقع.⁶

وتقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة العمليات العسكرية في الجنوب، بما في ذلك لعب دور رئيسي سابقاً في استعادة عدن من قبضة الحوثيين في عام 2015 بالتعاون مع الوحدات الموالية لهادي، وقوات "المقاومة الجنوبية".⁷ كما تشرف الإمارات على عمليات مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال،⁸

² انظر تأكيد الاعتراف بحكومة هادي في قرار مجلس الأمن رقم 2216 رقم وثيقة الأمم المتحدة: S/RES/2216
www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2216%282015%29:2015

³ تشمل المنطقة من الناحية الفنية جنوب اليمن وشرقه، ولكن من الشائع الإشارة إليها عموماً بمنطقة "جنوب اليمن".

⁴ تقرير منظمة العفو الدولية 2017/18: حالة حقوق الإنسان في العالم (رقم الوثيقة: POL 10/6700/2018).

⁵ خالد عبد الله وسامي عبودي "الرئيس هادي يغادر البلاد مع تصعيد السعودية لضربات الجوية" رويترز، 26 مارس/ آذار 2015 (reut.rs/2NUc6sT).

⁶ يسيطر الحوثيون على العاصمة صنعاء منذ سبتمبر/ أيلول من عام 2014.

⁷ مايكل نايتس وألكسندر ميلو "الجهود الحربية السعودية-الإماراتية في اليمن (الجزء الأول): عملية "السهم الذهبي" في عدن مثلاً"، معهد واشنطن، 10 أغسطس/ آب 2015، (bit.ly/2JqPKeU)

⁸ تشانام هاوس "فوضى وطنية ونظام محلي" بيتر سالزبيرري، ديسمبر/ كانون الأول 2017، (bit.ly/2ppB1wa)

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

منظمة العفو الدولية

مُشكلةً قوات للإشراف على الأمن وقتال جماعات مسلحة من قبيل تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب"، والجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية".⁹

وعلى الرغم من أن مساندة حكومة الرئيس هادي هي في الأساس سبب وجود قوات التحالف بقيادة السعودية، انتشرت تقارير¹⁰ على نطاق واسع تتحدث عن وجود توترات بين هادي والإمارات العربية المتحدة، حيث دأبت هذه الأخيرة على تجاوز مسؤولي حكومة هادي عند التعامل مع القضايا الأمنية، وهو ما دفع الرئيس هادي وأنصاره أحياناً إلى انتقاد الإمارات العربية المتحدة وتصرفها كقوة احتلال.¹¹ وفي يونيو/ حزيران 2018، قام الرئيس هادي و من قبله وزير داخلية بزيارة نادرة إلى العاصمة الإماراتية، أبوظبي، في إطار ما قيل حينها إنه محاولة لحل الخلافات التي ظلت سبباً في التقويض من التعاون الأمني وسيادة القانون.¹²

وأُسست الإمارات العربية المتحدة عملياً هيكلاً أمنياً متكاملًا في اليمن بالتوازي مع المنظومة الأمنية التابعة لحكومة الرئيس هادي. ووظفت الإمارات إلى حدٍ ما الخصومات القائمة منذ أمدٍ بين محافظات الجنوب¹³ في بناء تحالفات أمنية مع قادة أجهزة أمنية يُفترض أنهم تابعين لوزارة الداخلية اليمنية. كما شكلت الإمارات العربية المتحدة قوات بديلة، وهي قوات الحزام الأمني، وقوات النخبة الحضرية، وقوات النخبة الشبوانية، وحرصت على تدريبها وتسليحها وتمويلها.¹⁴ ولقد وُجّهت لتلك القوات انتقادات واسعة ذات مصداقية تتعلق بارتكابها انتهاكات يرد توثيقها في أقسام لاحقة من التقرير الحالي.

وتنشط قوات الحزام الأمني في أربعة محافظات جنوبية على الأقل منذ العام 2016، لا سيما في محافظات عدن ولحج وأبين،¹⁵ وتتصلع وحداتها بعض مهام الجيش والشرطة في تلك المناطق.¹⁶ ومع أنها تتبع نظرياً لوزارة

تدعم الولايات المتحدة القتال ضد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم الدولة الإسلامية في اليمن من خلال الضربات الجوية، وباستخدام المركبات الطائرة المسيرة عن بُعد، والمهاجمات البرية. انظر على سبيل المثال، مايكل هورتون "هل بإمكان الإمارات العربية المتحدة وقواتها الأمنية أن تتفادى سلوك الاتجاه الخاطئ في اليمن؟" ولوكاس توملينسون "قوات العمليات الخاصة الأمريكية تساعد القوات الإماراتية في اليمن في تنفيذ عملية لمكافحة الإرهاب" فوكس نيوز، 4 أغسطس/ آب 2017
fxn.ws/2wqiIpl

⁹ مايكل هورتون "هل بإمكان الإمارات العربية المتحدة وقواتها الأمنية أن تتفادى سلوك الاتجاه الخاطئ في اليمن؟" سي تي سي سينتينيل، فبراير/ شباط 2018 (<https://ctc.usma.edu/can-uae-security-forces-avoid-wrong-turn-yemen>).

¹⁰ انظر على سبيل المثال ماغي مايكل "الحرب داخل الحرب في اليمن: ماذا تعني موجة الاقتتال الجديدة؟" وكالة أسوشيتد برس 30 يناير/ كانون الثاني 2018 (bit.ly/2MHcBoA)

¹¹ ماغي مايكل "الحرب داخل الحرب في اليمن: ماذا تعني موجة الاقتتال الجديدة؟" وأحمد الحاج "وزير يمني يتهم الإمارات بمحاولة تقسيم البلاد" وكالة أسوشيتد برس 26 فبراير/ شباط 2018 yho0.it/2INzIvj، عرب ويكلي "مسائل خلافية عالقة بين اليمن والإمارات مع إعلان التحالف بقيادة السعودية عن تحقيق مكاسب" 27 مايو/ أيار bit.ly/2NkPktK

¹² وكالة الصحافة الفرنسية "الرئيس اليمني في زيارة نادرة إلى الإمارات" 12 يونيو/ حزيران 2018 (bit.ly/2sSSz38)؛ محمد السامعي، "الإمارات.. وزير الداخلية اليمني يلتقي ولي عهد أبوظبي"، وكالة الأناضول، 6 يونيو/ حزيران 2018 (bit.ly/2uqnCUv).

¹³ مقابلات مع عدد من الخبراء الدوليين واليمنيين ومسؤولين بقوات أمنية يمنية موالية للرئيس هادي. مارس/ آذار - مايو/ أيار 2018؛ "استراتيجية الإمارات الانقسامية في اليمن" كيلبي ف. ثورنبري.

¹⁴ مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، رقم وثيقة الأمم المتحدة S/2018/68 الفقرات 54-58

¹⁵ هيومن رايتس ووتش، "اليمن: الإمارات تدعم قوات محلية ترتكب انتهاكات"، 22 يونيو/ حزيران 2017

WWW.HRW.ORG/AR/NEWS/2017/06/22/305358

¹⁶ تشانام هاوس "الوضع المتأزم في جنوب اليمن" بيتر سالزبري، مارس/ آذار 2018 (bit.ly/2l6iEHx).

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

الداخلية، إلا إن تلك القوات تتبع عمليا للإمارات العربية المتحدة التي تقوم بتدريب عناصرها وتدفع رواتبهم.¹⁷ وأدى ذلك إلى فقدان سيطرة حكومة هادي على تلك القوات، ووصل الأمر إلى حد اقتتالها أحيانا مع القوات الموالية للرئيس هادي.¹⁸ وشهدت إحدى الحوادث الخطيرة في هذا السياق قيام قوات الحزام الأمني بمساندة الانفصاليين الجنوبيين، أو المجلس الانتقالي الجنوبي، في محاولة للسيطرة على مقر الحكومة في عدن خلال شهر يناير/ كانون الثاني، حيث أوقعت تلك المواجهات أكثر من 30 قتيلًا.¹⁹

وشكلت الإمارات في عام 2016 أيضا قوات النخبة الحضرية، وقوات النخبة الشبوانية في محافظتي حضرموت وشبوه في جنوب اليمن، حيث تضم أبناء المناطق التي تنشطان فيها، علما بأن هذه القوات لا تخضع لسيطرة الحكومة اليمنية، ولا تتبع هرم القيادة والسيطرة المعتمد في أجهزتها العسكرية والأمنية.²⁰ وشاركت تلك القوات في القتال ضد تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية في اليمن، لا سيما في عمليات استعادة المكلا عاصمة محافظة حضرموت من أيدي تنظيم القاعدة في أبريل/ نيسان 2016.²¹

ولا يبدو أن لدى تلك القوات توزيع واضح ومحدد للمسؤوليات، وتزداد الصورة تعقيدا في ظل الانقسام الحاصل في القوات التابعة لوزارة الداخلية ما بين وحدات موالية لحكومة هادي، وأخرى تعمل مع الإمارات العربية المتحدة. ففي عدن على سبيل المثال، تقوم ثلاثة تشكيلات مختلفة من القوات بعمليات الاعتقال، حيث تنفذ قوات الحزام الأمني، وقوتين أخريين تابعتين لمديرية أمن عدن التي تُعد نظريا تابعة لوزارة الداخلية، مدهامات واعتقالات بالتعاون مع الإمارات العربية المتحدة.²² وتُعد وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لمديرية أمن عدن من أكثر تلك القوات إثارة للربح. وفي عدد من حالات الاعتقال في عدن التي وثقتها منظمة العفو الدولية لم يتمكن أفراد العائلات من معرفة هوية القوة التي نفذت المدهامات والاعتقالات من بين القوات الثلاث التي ورد ذكرها في الفقرة الحالية من التقرير.

وقال مسؤولان رفيعا المستوى في وزارة الداخلية لمنظمة العفو الدولية إن عمليات مكافحة الإرهاب تُنفذ بالكامل خارج نطاق سيطرة حكومة هادي. وعلى سبيل المثال، قال أحدهما ما يلي للمنظمة: "لقد أصبح مدير الأمن في عدن ذريعة لتبرير أفعال الإمارات العربية المتحدة. وعندما تستفسر من الإماراتيين عن الانتهاكات، يردون بالقول إن تلك القوات تابعة لمدير أمن عدن، ولكن السلطة الفعلية هي في يد الضابط الإماراتي".²³

وفي مقابلة أجريت مع منظمة العفو الدولية في مايو/ أيار 2018، قال وزير الداخلية اليمني، أحمد الميسري، إن الإمارات العربية المتحدة قد سدت الفراغ الأمني الذي حدث إبّان دحر قوات الحوثيين من عدن في عام 2015، حيث لم يكن بمقدور وزارتي الداخلية والدفاع أن تقوما بمهامهما في ذلك الحين. وأضاف الوزير قائلا: "صحيح أنه قد كانت

S/2018/68¹⁷

S/2018/68¹⁸

¹⁹ وكالة الصحافة الفرنسية "انفصاليو الجنوب يصدون الحكومة في العاصمة الفعلية عدن" 31 يناير/ كانون الثاني 2018
bit.ly/2lQpKAa

S/2018/68²⁰

²¹الوضع المتأزم في جنوب اليمن، بيتر سالزبري. استولى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب على المكلا لمدة عام. ولمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال تقرير بي بي سي "النزاع اليمني: قوات تستعيد المكلا من تنظيم القاعدة" 25 إبريل/ نيسان 2016 (www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-36128614).

²² مقابلات مع عائلات المحتجزين، والشهود، ومسؤولي أمن في وزارة الداخلية في حكومة هادي.

²³ مقابلة مع أحد مسؤولي وزارة الداخلية، عدن، 8 مايو/ أيار 2018.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

هناك حاجة لذلك في وقت معين، ولكنه خلق مشكلة الآن"، وأوضح أن حكومته تدفع باتجاه "توحيد تلك القوات تحت قيادة وزارة الداخلية والقوات المسلحة" على حد تعبيره.²⁴

وقام الوزير بزيارة إلى الإمارات العربية المتحدة بعد أسابيع من مقابلته مع منظمة العفو الدولية. وكان قد سبق للوزير الميسري وأن بعث برسالة إلى التحالف بقيادة السعودية طلب فيها من أعضاء التحالف "عدم التعامل مع الأجهزة الأمنية وقادتها بشكل مباشر، وإنما من خلال وزارة الداخلية".²⁵ ونُقل عنه وصف زيارته إلى الإمارات بأنها "حققت نجاحاً مثيراً على صعيد تعزيز الشراكة والتنسيق المشترك بين البلدين".²⁶ وفي تصريحات لاحقة في يونيو/حزيران 2018، تحدث عن تشكيل وشيك لغرفة عمليات مشتركة بين الأجهزة الأمنية في جنوب اليمن تحت قيادة وزارته²⁷، إلا أنه في وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن ثمة تغيير ملموس على أرض الميدان يفيد بتغيير الطريقة التي تعمل بها القوات اليمنية المدعومة إماراتياً.

وفي رسالة إلى مجلس الأمن في مارس/ آذار 2018 رداً على تقرير فريق الخبراء المعني باليمن، كانت الحكومة اليمنية قد صرحت بأن تلك القوات وقياداتها لا تخضع لسيطرتها. كما قالت الحكومة إن مدير أمن عدن قد تم تعيينه بموجب مرسوم وزارى رسمي، ولكن أفعاله ترقى إلى مصاف "التمرد"، وإن "الحكومة تدرس الخيارات المناسبة لمحاسبة المذكور ومعاقبته".²⁸ ولكنه لا يزال يشغل منصبه القيادي حتى وقت طباعة التقرير الحالي، وقال عدد من المسؤولين لمنظمة العفو الدولية إن الحكومة تخشى من تبعات طرده من منصبه، وتداعيات ذلك سياسياً وأمنياً.²⁹

وعبّر خبراء ومسؤولون أمنيون تحدثوا مع منظمة العفو الدولية عن قلقهم حيال كون هيكل تكوين تلك القوات ينال من سيادة القانون في الصميم. وقال أحد الخبراء أن انتقاء عناصر تلك القوات يحابي ذوي الميول السياسية المعينة، بما يشير إلى أن "الإمارات العربية المتحدة تسعى لتنفيذ أجندتها الخاصة التي تذهب إلى ما هو أبعد من مكافحة الإرهاب".³⁰ وقال خبير آخر إنه لا يبدو أنه ثمة الكثير من التنسيق بين تلك القوات المختلفة، وأضاف قائلاً: "تفتقر قوات الحزام الأمني على سبيل المثال لقيادة موحدة، ولا حتى على مستوى المحافظة. ويشير ذلك إلى أن الأمر لا يتعلق بالحفاظ على الأمن، وإنما بتشكيل قوات أمنية مفككة، وذلك كنوع من العمل بقاعدة فرق تُسد فيما يبدو".³¹

ولقد وثق فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن حالات شهدت قيام وحدات إماراتية بأنشطة اعتقال مشتركة مع القوات اليمنية المدعومة إماراتياً التي ورد ذكرها أعلاه.³² ولكن الحالات التي يوثقها تقرير منظمة العفو الدولية

²⁴ مقابلة مع وزير الداخلية أحمد الميسري، عدن، 13 مايو/ أيار 2018.

²⁵ تتوفر نسخة من الرسالة بحوزة منظمة العفو الدولية.

²⁶ سبأ نت، " نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية يؤكد أن زيارته للإمارات حققت نجاحاً مثيراً"

7 يونيو/حزيران 2018، www.sabanew.net/viewstory/34299

²⁷ سبأ نت، "مجلس الوزراء يعقد اجتماعه الدوري ويناقش الأوضاع السياسية والاقتصادية والخدمية"، 28 يونيو/حزيران 2018،

www.sabanew.net/viewstory/35052

²⁸ رسالة مؤرخة في 20 مارس/ آذار 2018 وموجهة من المندوب الدائم للجمهورية اليمنية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن، مع إرفاق نسخة إلى رئيس اللجنة؛ وتتوفر نسخة منها بحوزة منظمة العفو الدولية.

²⁹ تدعم الإمارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي مدير أمن عدن.

³⁰ مقابلة عبر الهاتف، 13 إبريل/ نيسان 2018.

³¹ مقابلة عبر الهاتف، 17 إبريل/ نيسان 2018.

³² (S/2018/68) الملحق 62، الفقرتان 7-8.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

الحالي لا تشمل حوادث اعتقال شاركت فيها قوات إماراتية بشكل مباشر³³ بحسب الإفادات التي جاءت على ألسنة الأشخاص الذين أجريت المقابلات معهم، ولكنها تشمل حالات عديدة جرى نقل المحتجزين فيها إلى عهدة الجيش الإماراتي في اليمن.

القوات اليمنية المدعومة إماراتياً

الحزام الأمني

تشكلت في مارس/ آذار 2016، وتتكون وحداتها من حوالي 15 ألف مقاتل، وتنشط في المحافظات الجنوبية، من بينها محافظات عدن ولحج وأبين³⁴، وتقوم بمهام شرطية وعسكرية، من المفترض رسمياً أنها تحت قيادة وزارة الداخلية اليمنية؛ ولكن وتقوم الإمارات العربية المتحدة بتدريبها وتمويلها، وتتبع لها.

وحدة مكافحة الإرهاب في عدن

إحدى الوحدات التابعة لمديرية أمن عدن، وتعمل عن كثب مع الإمارات العربية المتحدة. ويشمل تعاونها مع الإمارات تسليم معتقلين للجيش الإماراتي.

قوات النخبة

تنشط هذه القوات في محافظتي حضرموت وشبوة، وتتكون من مقاتلين محليين من أهالي المحافظات التي ينشطون فيها. وشكلت الإمارات العربية المتحدة قوات النخبة الحضرية في 2016 كي تشارك في عملية استعادة المكلا من تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب". وتشير التقديرات إلى أن لديها ما لا يقل عن 5 آلاف مقاتل، وفقاً للخبراء. وتشكلت قوات النخبة الشبوانية، في وقت لاحق من العام نفسه، بنفس الطريقة تقريباً، ويُقال إنها تضم ما لا يقل عن 3 آلاف مقاتل³⁵. وتُعد قوات النخبة إحدى تشكيلات الجيش اليمني رسمياً، ولكنها تتلقى تدريبها ورواتبها من الإمارات العربية المتحدة، وتتبع لها.

³³ نُفذت الاعتقالات التي يوثقها التقرير الحالي من طرف قوات مديرية أمن عدن لا سيما وحدة مكافحة الإرهاب، وقوات مديرية أمن محافظة لحج، وقوات الحزام الأمني في عدن ولحج وأبين، وقوات النخبة الحضرية والشبوانية.

³⁴ رقم وثيقة الأمم المتحدة (S/2018/68)؛ الفقرة 55.

³⁵ رقم وثيقة الأمم المتحدة (S/2018/68)؛ الفقرة 58.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

4. المختفون

"اسمحوا لنا على الأقل بأن نزوره أو نتواصل معه، ولكن لا خبر يصلنا أبداً. ألا ينبغي أن تتم إحالتهم إلى المحاكمة؟ فلماذا توجد المحاكم أصلاً؟ لا ينبغي أن يختفوا على هذا النحو.

زوجة أحد المحتجزين بمعزل عن العالم الخارجي منذ اعتقاله في ربيع عام 2016

مع وصول درجة الحرارة في عدن إلى حوالي 40 درجة مئوية في عصر أحد الأيام الحارة من شهر مايو/ أيار، شاهد باحث منظمة العفو الدولية مجموعة من الأمهات اللاتي لا يُعرف مصير أبنائهن منذ سنتين عقب احتجاجهم على أيدي القوات المدعومة إماراتياً، وقد تجمهرن أمام منزل وزير الداخلية اليمني. ومضى على انتظارهن حينها عدة ساعات كي يُسمح لهن بمتابعة تطورات الرسالة التي بعث بها الوزير إلى قادة التحالف نيابةً عنهن للمطالبة بتوضيح أماكن تواجد 12 محتجزاً لم تتم إحالتهم إلى النيابة، ويُعتقد أنهم محتجزون لدى قوات التحالف. وأجهشت اثنتان من النسوة بالبكاء وهما يسردن بلهفة لباحث المنظمة تفاصيل جولاتهن المكوكية على مختلف الإدارات الحكومية والنيابة، واللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وغير ذلك من الجهات من قبيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في محاولة منهم لعرض قضايا ذويهن المختفين.

لقد فحصت منظمة العفو الدولية تفاصيل 51 قضية لأفراد حُرِّموا من حريتهم على أيدي قوات الأمن اليمنية المدعومة إماراتياً، والجيش الإماراتي خلال الفترة ما بين مارس/ آذار 2016، ومايو/ أيار 2018. وتشمل الغالبية العظمى من القضايا وقوع حالات اختفاء قسري في إحدى مراحل الاحتجاز أو خلال فترة الاحتجاز كاملة، مخالفةً لأحكام القانونين اليمني والدولي وذلك لأن السلطات ترفض الاعتراف بوجود الأشخاص في الحجز لديها، أو إنها تعترف بذلك ولكنها ترفض الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأماكن تواجدهم، أو لأنها تحتجزهم في مراكز حجز غير رسمية، وتمنعهم من الاتصال بالعالم الخارجي بما يؤدي إلى حرمانهم من التمتع بالحماية التي يوفرها القانون لهم. ولا تزال أماكن تواجد 19 محتجزاً من هؤلاء الذين فحصت المنظمة حالتهم مجهولة إلى الآن بعد مضي أكثر من سنتين على اعتقال البعض منهم، وتخلل تلك الفترة وفاة آبائهم أو أمهاتهم، وولادة مواليد جدد لهم، أو فاتهم موعد التقدم للامتحانات المدرسية³⁶.

³⁶ آخر تحديث 4 يوليو/تموز 2018.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

منظمة العفو الدولية

الاختفاء القسري

يرد تعريف قانوني جازم للاختفاء القسري في المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري 2006 على النحو الآتي: " الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون".³⁷ ومع أن اليمن والإمارات العربية المتحدة ليستا من الدول الأطراف في الاتفاقية، فلا يعفيهما ذلك من واجب عدم تعريض أحد للاختفاء القسري. وتشمل حالات الاختفاء القسري أفعالا محظورة بموجب القواعد الآمرة في القانون الدولي التي تُعتبر قواعد ملزمة لجميع الدول من الناحية القانونية.

كما تشكل تلك الأفعال انتهاكا لواجبات اليمن والتزاماته بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية³⁸، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغير ذلك من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وللواجبات المترتبة على الإمارات العربية المتحدة بموجب نفس الاتفاقية أيضا.³⁹ ولطالما خلصت هيئات معاهدات حقوق الإنسان، ومحاكم حقوق الإنسان وغيرها من الهيئات المعنية بحقوق الإنسان إلى أن ممارسات الاختفاء القسري تنتهك الحق في حرية الشخص وأمنه،⁴⁰ بما في ذلك أثناء النزاعات المسلحة، كما تشكل انتهاكا للحق في عدم التعرض للتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،⁴¹ والحق في الانتصاف،⁴² والحق في الحياة.⁴³ كما تخالف الممارسات المنصوية تحت لواء الاختفاء القسري أحكام الدستور اليمني⁴⁴ وقانون العقوبات اليمني.⁴⁵

وثمة إقرار بأن الحظر المفروض على الاختفاء القسري يشكل جزءا من متن القانون الإنساني الدولي العرفي الذي ينطبق على النزاعات الدولية وغير الدولية أيضا.⁴⁶ وبشكل الاختفاء القسري انتهاكا أو تهديدا بانتهاك طائفة من

³⁷ المادة 2، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

<https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CED/Pages/ConventionCED.aspx>

³⁸ انظر على سبيل المثال المواد 7، 9، و14

³⁹ لمعرفة أحد الأمثلة على طريقة مخالفة ممارسات الاختفاء القسري للواجبات الناشئة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، انظر لجنة الأمم المتحدة المعنية بمناهضة التعذيب، البلاغ رقم 2011/456؛ قرار اعتمده اللجنة في دورتها الخمسين (20 إبريل/ نيسان - 15 مايو/ أيار 2015).

⁴⁰ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قرار قضية "كورت ضد تركيا"، 25 مايو/ أيار 1998؛ ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، قرار "قضية فيلاسكيز رودريغيز ضد هندوراس" 29 يوليو/ تموز 1988.

⁴¹ اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب "منظمة العفو الدولية وآخرون ضد السودان" البلاغات: 90/48، و91/50، و93/89، 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1999؛ ولجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان "موخيكيا ضد جمهورية الدومينيكان" بلاغ رقم 1991/449، آراء اللجنة، 10 أغسطس/ آب 1994.

⁴² محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، قرار قضية "بلايك ضد غواتيمالا" 24 يناير/ كانون الثاني 1998؛ والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قرار قضية "ناس ضد تركيا" 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2000.

⁴³ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قرار قضية "ديميراي ضد تركيا"، 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2000؛ ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، قرار "قضية باماكا فيلاسكيز ضد غواتيمالا" 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2000.

⁴⁴ المادة 48 من دستور الجمهورية اليمنية (www.yemen-nic.info/yemen/dostor.php)

⁴⁵ على سبيل المثال، تنص المادتان 73 و76 من قانون الإجراءات الجزائية رقم 13 لسنة 1994 (www.yohr.org/up/1453547715.pdf) على السماح للأشخاص المحرومين من حريتهم بالاتصال مع من يرونه مناسباً، وسرعة إحالتهم للمثول أمام القضاء في غضون 24 ساعة من تاريخ القبض عليهم، وذلك من بين جملة ضمانات أخرى ترد في القانون.

⁴⁶ القانون الإنساني الدولي العرفي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المجلد الأول، القاعدة رقم 98.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

القواعد العرفية في القانون الإنساني الدولي، ولعل القواعد التالية تكون أهمها: حظر الحرمان التعسفي من الحرية، وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، وحظر القتل. وتشكل مخالفة تلك القواعد وانتهاكها جرائم حرب تجيز ملاحقة الشخص بناء على مسؤوليته الجنائية الفردية.⁴⁷ وتجاوز محاسبة الأفراد مدنيين كانوا أم عسكريين جنائيا على انتهاكات معينة للقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان بما في ذلك الإخفاء القسري.

فيما يتعلق بجميع حالات الحرمان من الحرية التي قامت منظمة العفو الدولية بفحص تفاصيلها، والبالغ عددها 51 حالة، تم إلقاء القبض على جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم، باستثناء خمسة محتجزين قاموا بتسليم أنفسهم بعد معرفتهم بأنهم مطلوبين لدى القوات الأمنية. ووقعت تلك الحالات الموثقة في محافظات عدن ولحج وأبين وشبوة وحضرموت، حيث نفذ الاعتقالات عناصر من مديرية أمن عدن، ووحدة مكافحة الإرهاب فيها، ومديرية أمن لحج، وقوات الحزام الأمني (في عدن ولحج وأبين)، وقوات النخبة الحضرمية والشبوانية. وباستثناء الأشخاص الذين لا تزال أماكن تواجدهم مجهولة إلى الآن، لا يزال 15 شخصا من الحالات التي فحصت المنظمة تفاصيلها قيد الاحتجاز دون أن يتم إسناد التهم إليهم، أو إحالتهم إلى المحاكمة؛ على الرغم من مرور أشهر كثيرة عقب إلقاء القبض عليهم⁴⁸.

ووصف أفراد عائلات المحتجزين بشكل متسق حجم معاناتهم جراء عدم معرفتهم بمصير ذويهم المحتجزين لفترات طويلة جدا من الزمن. وقالت شقيقة رجل يبلغ 44 عاما من العمر، واعتُقل في عدن خريف عام 2016: "ليست لدينا أدنى فكرة عن مكان تواجده، والله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة أم لا". كما أخبرت شقيقته منظمة العفو الدولية أن ابن شقيقها وُلد أقل من شهر قبل إلقاء القبض على والده من طرف عناصر وحدة مكافحة الإرهاب أو عناصر وحدة أخرى تابعة لمديرية أمن عدن. وأضافت قائلة:

"ليست لدينا أدنى فكرة عن مكان تواجده، والله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة أم لا. ولقد توفي الوالد حزنا الشهر الماضي. ورحل دون أن يعلم مكان تواجد ابنه. كل ما نريده هو أن نعرف مصير أخي. لا نريد أكثر من سماع صوته ومعرفة مكانه. وإذا كان قد ارتكب مخالفة، أفلا توجد محاكم كي تحاكمه ومن هو على شاكلته؟ فليقوموا بمحاكمتهم على الأقل، وليسمحوا لنا بزيارته. وإلا فما داعي وجود المحاكم إذا؟ ولماذا جعلوهم يختفون قسرا بهذا الشكل؟"⁴⁹

يستفيض أفراد عائلات المحتجزين أو المختفين في سرد تفاصيل مشاق المراحل اللاحقة لاعتقال ذويهم، بدءا بزيارة الدوائر الأمنية واحدة تلو الأخرى، وانتهاء بقرع أبواب مختلف موظفي الحكومة والنيابة العامة للاستفسار عن الوجهة التي تم اقتياد المحتجزين إليها. وأقر المسؤولون اليمنيون في بعض الحالات بوجود المحتجزين المعنيين لدى السلطات، ولكنهم رفضوا الكشف عن أماكن احتجازهم،⁵⁰ وأخبر بعضهم أفراد العائلات بترحيل ذويهم إلى الحجز لدى

www.icrc.org/ara/assets/files/other/icrc_004_pcustom.pdf

⁴⁷ القانون الإنساني الدولي العرفي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المجلد الأول، القاعدة رقم 156. نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8.

www.icrc.org/ara/assets/files/other/icrc_004_pcustom.pdf

⁴⁸ آخر تحديث 4 يوليو/تموز 2018.

⁴⁹ مقابلة عبر الهاتف، 14 مارس/ آذار 2018.

⁵⁰ تم ترحيل المحتجزين في بعض الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية إلى مراكز رسمية للحجز من قبيل سجن المنصورة في عدن، حيث أُتيح لأفراد عائلاتهم التواصل معهم قبل أن يتم ترحيلهم مجددا إلى مواقع سرية لم يمكن للعائلات الوصول إليها.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

قوات التحالف، وهو ما أصبح مرتبط في أذهان الأهالي بحصول حالات الاختفاء القسري؛ نظرا لعدم إمكانية دخول عامة الجمهور أو الجهات الرقابية التابعة للحكومة اليمنية إلى قواعد قوات التحالف. وقالت زوجة أحد المحتجزين من لحج الذي لا يزال محتجزا بمعزل عن العالم الخارجي منذ تسليم نفسه في ربيع عام 2016:

لقد قصدت أماكن كثيرة بحثا عنه وعن مكان احتجازه. وقالوا لي: تحلي بالصبر وسوف يرجع. وبحثت عنه هنا وهناك وفي كل مكان، ولكنه لم يرجع. وتوجهت إلى قاعدة قوات التحالف (في عدن)، وقصدت النيابة العامة... ومجمع المحاكم، وإدارة البحث الجنائي، وسجن المنصورة (في عدن) وذهبت إلى كل مكان، ولم أترك وجهة لم أقصدها دون أن أعرف أي خبر عنه. وقالوا لي إنه في سجن التحالف⁵¹، فأقول لهم: حسنا إذا كان الأمر كذلك فعلى الأقل قوموا بالتحقيق وحددوا مصيره، ولربما يتضح أنه بريء وينبغي الإفراج عنه. اسمحوا لنا على الأقل بأن نزره أو نتواصل معه. ولكن لا خبر يصلنا أبدا. ألا ينبغي أن تتم إحالتهم إلى المحاكمة؟ فلماذا توجد المحاكم أصلاً؟ لا ينبغي أن يختفوا على هذا النحو، نحن لسنا فقط غير قادرين على زيارتهم بل إننا لا نعرف أصلاً إذا كانوا على قيد الحياة أم لا. لقد تدمرت حياتنا، أنا بالكاد استمتعت بزواجي حيث تم احتجازه بعد الزفاف بفترة وجيزة.⁵²

ولم يقتصر أثر المتاهة البيروقراطية والمعاناة الإدارية على الناحية العاطفية فقط، وإنما كان له أيضا تبعات مالية طالبت غالبية المتضررين، حيث اضطرت معظم العائلات إلى السفر لمسافات بعيدة بين المحافظات أحيانا للاستفسار عن المحتجزين الذي يشكل الكثير منهم المصدر الرئيسي لكسب رزق العائلة. وقالت شقيقة أحد المحتجزين مجهولي المصير منذ اعتقاله في يوليو/ تموز 2016 في عدن: "لا نملك سيارة للتردد على المكاتب والإدارات المختلفة بهذا الشكل، وطروفنا صعبة جدا". وأوضحت أن اختفاء شقيقها قد أدى إلى تدهور حالة والدتها الصحية، وإصابة زوجته بحالة نفسية، وأضافت قائلة: "لا نقدر على تأمين ثمن شراء الأدوية إذ بالكاد نقدر على شراء الطعام".⁵³

في يونيو/ حزيران 2017، قالت وكالة الأسوشييتد برس، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، إنهما وثقتا وجود ما بين 11 و18 مركز احتجاز غير رسمي في جنوب اليمن لا سيما في محافظتي عدن وحضرموت تديرها قوات يمنية مدعومة إماراتيا.⁵⁴ ودُكر إن اثنتين على الأقل من تلك المرافق يديرهما الجيش الإماراتي، لا سيما المركز الموجود في مطار الريان بالمكلا. وقيل إن المرافق السرية أو غير الرسمية التي تديرها قوات أمن يمنية، من قبيل قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرمية، تقع في مبانٍ مختلفة بما في ذلك مقر قيادة أجهزة أمنية مختلفة، ومبانٍ حكومية، وسكنات خاصة، وفنادق مهجورة، ومنتجعات ترفيهية سابقة.⁵⁵ وقام ناشطون ومحامون يمنيون متخصصون في حقوق الإنسان بإعداد قوائم بأسماء مئات المحتجزين الذين اعتُقلوا تعسفا واحتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي في تلك المرافق.

⁵¹ يشار إلى مرفق الاحتجاز غير الرسمي داخل قاعدة دولة الإمارات / التحالف في منطقة البريقة في عدن باسم سجن التحالف.

⁵² مقابلة عبر الهاتف، 22 مارس/ آذار 2018.

⁵³ مقابلة في عدن، 9 مايو/ أيار 2018.

⁵⁴ ماغي مايكل "الإمارات تعذب والولايات المتحدة تستجوب في سجون اليمن السرية" وكالة الأسوشييتد برس، 22 يونيو/ حزيران 2017 (WWW.APNEWS.COM/4925F7F0FA654853BD6F2F57174179FE)؛ هيومن رايتس وواتش اليمن: الإمارات تدعم قوات محلية ترتكب انتهاكات

⁵⁵ ماغي مايكل "الإمارات تعذب والولايات المتحدة تستجوب في سجون اليمن السرية"؛ هيومن رايتس وواتش اليمن: الإمارات تدعم قوات محلية ترتكب انتهاكات.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

كما ورد في تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن قيام بعض المسؤولين اليمنيين "بإدارة مراكز احتجاز خارج إطار القضاء"،⁵⁶ وإن قوات الإمارات العربية المتحدة تحتجز أفرادا خارج نطاق سيطرة الحكومة اليمنية ورقابتها في ثلاث قواعد في عدن وحضرموت وشبوه.⁵⁷ وعلى الرغم من التأكيدات الإماراتية بأن المحتجزين لديها يخضعون لرقابة الحكومة اليمنية، وأنها لا تدير سجونا داخل اليمن، أورد فريق الخبراء في تقريره تفصيلا للصور الملتقطة بالأقمار الصناعية التي تظهر بناء زنازين داخل القاعدة الإماراتية في البريقة بعدن، وأعمال توسيع المرفق خلال الفترة ما بين إبريل/ نيسان 2016 ونوفمبر/ تشرين الثاني 2017.⁵⁸ ويؤكد التحليل الذي أجرته منظمة العفو الدولية للصور الملتقطة بالأقمار الصناعية (الواردة أدناه) خلال الفترة ما بين يوليو/ تموز 2015 ويونيو/ حزيران 2018 التوصل إلى نفس النتائج اعتبارا من مرحلة تشييد الجدار المحيط بالقاعدة، ومرورا بمرحلة بناء منطقة الحجز وتوسعتها، و استخدام الحاويات⁵⁹. ويرسم تحليل تلك الصور جدولا زمنيا منذ وصول القوات الإماراتية إلى عدن في يوليو/ تموز 2015 وإنشاء قاعدتها هناك، والبدء بإنشاء منطقة الحجز في القاعدة اعتبارا من أبريل/ نيسان 2016، وتوسعتها لاحقا خلال العام نفسه، وأوائل عام 2017. ويتسق توقيت تلك المراحل مع حصول موجات الاعتقالات التي وثقتها منظمة العفو والدولية وغيرها من الجهات.

⁵⁶ رقم وثيقة الأمم المتحدة (S/2018/68)؛ الفقرة 181.

⁵⁷ رقم وثيقة الأمم المتحدة (S/2018/68)؛ الملحق 62، الفقرة 4.

⁵⁸ قال فريق الخبراء إنه حدد موقع المنشأة في البريقة من خلال رسومات وإفادات ستة محتجزين؛ رقم وثيقة الأمم المتحدة (S/2018/68)؛ الملحق 62، الفقرة 6.

⁵⁹ تفاصيل تتسق مع ما ورد في إفادات محتجزين سابقين تحدثوا مع منظمة العفو الدولية

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

منظمة العفو الدولية



التقطت الصورة في الأعلى بواسطة الأقمار الصناعية بتاريخ 14 يوليو/ تموز 2015، وتظهر حدار يحيط بمنطقة فارغة في البريقة في عدن. وتظهر الصورة في الأسفل والملتقطة بتاريخ 12 أبريل/ نيسان 2016 أعمالاً إنشائية ضمن محيط القاعدة الواسع حيث أصبح محيط المنطقة المخصصة للحجز واضحاً.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"
 الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن
 منظمة العفو الدولية



أصبح بالإمكان مشاهدة تشييد ثلاثة مباني بتاريخ 15 مايو/ أيار 2016. كما من الممكن رؤية جدران 12 غرفة منفصلة وقد بدت واضحة للعيان تبلغ مساحة الواحدة منها 5 أمتار مربعة. وبتاريخ 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، أصبحت الهياكل الإنشائية مكتملة المعالم، وتم نقل الحاويات إلى مكان محاذ لها بما يوحي باحتمال ارتباط استخدامها بمنطقة الحجز.



تظهر الصور بتاريخ 1 مارس/ آذار 2017 توسعة المنطقة بظهور ثلاثة هياكل إنشائية جديدة. كما تغيرت ألوان وطريقة ترتيب الحاويات بمحاذاة تلك المنطقة بما يشير بتجديدها أو جلب حاويات جديدة. كما يظهر في الصورة مهبطان للطائرات العمودية قيد الإنشاء.

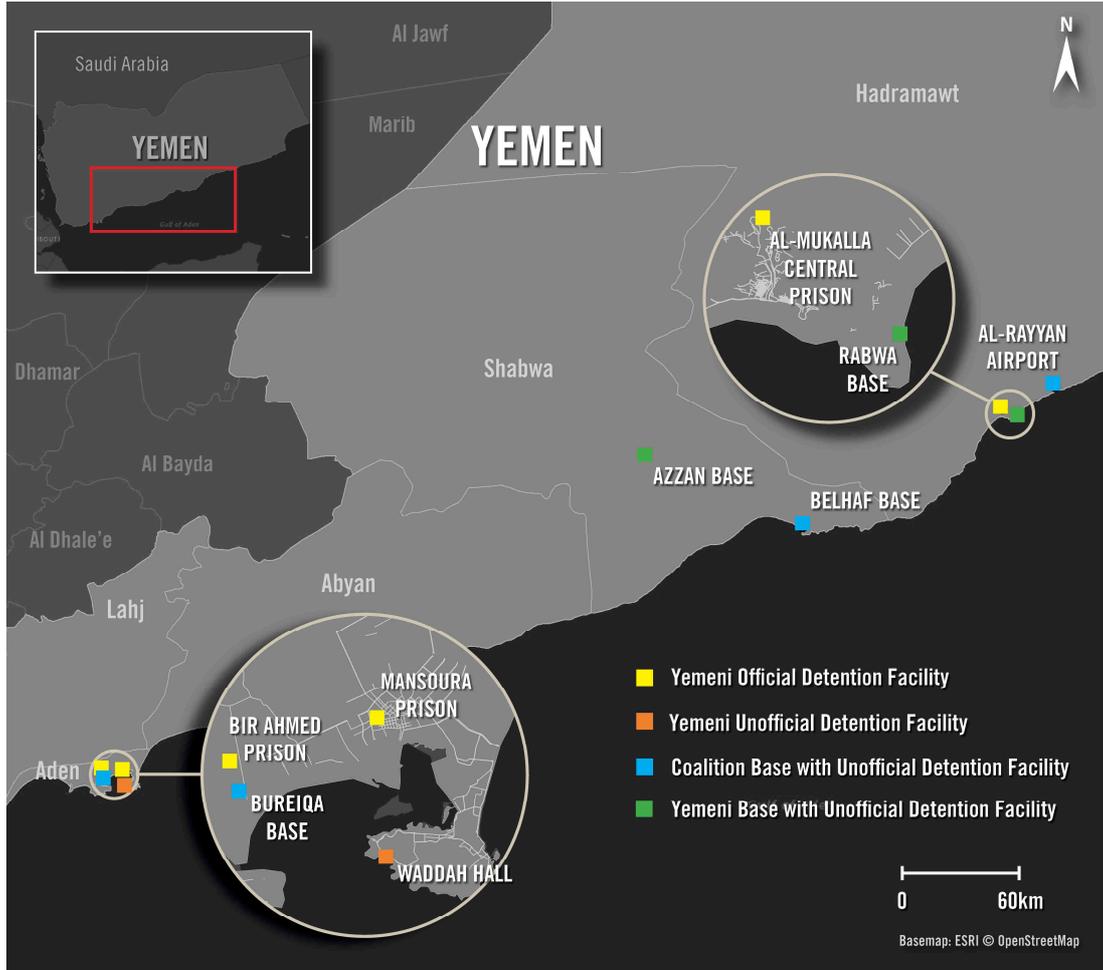


تُظهر الصور الملتقطة بتاريخ 18 يونيو/ حزيران 2018 تغييرا في شكل ترتيب الحاويات، ومجموعة من الهياكل الإنشائية الجديدة مقارنة بالصورة الملتقطة في مارس/ آذار 2017، وهو ما قد يشير إلى احتمال استمرار صيانة المبنى وإدامته واستخدامه.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

وبناءً على المقابلات التي أُجريت مع محتجزين حاليين وسابقين وأفراد من عائلاتهم، وثقت منظمة العفو الدولية في التقرير الحالي حالات أفراد احتُجزوا في بعض مرافق الحجز غير الرسمية التي ورد ذكرها أعلاه، بما في ذلك المرفق الموجود داخل القاعدة الإماراتية في منطقة البريقة بعدن (والذي يُشار إليه عموماً بعبارة "سجن التحالف")، وأحد النوادي الليلية المهجورة في عدن المعروف باسم قاعة وضاح، وقاعدة قوات النخبة الحضرية في الربوة ومطار الريان بالمكلا، ومعسكر قوات النخبة الشبوانية في عزان وقاعدة القوات الإماراتية في بلحاف بمحافظة شبوه. وانطوت الغالبية العظمى من الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية على حصول عمليات ترحيل المحتجزين بين مرافق مختلفة، بما في ذلك ترحيلهم من حجز القوات اليمنية إلى الحجز لدى القوات الإماراتية والعكس صحيح.



خارطة تظهر بعض مرافق الحجز الرسمية وغير الرسمية في جنوب اليمن حيث وثقت منظمة العفو الدولية وقوع حالات من الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة فيها. ولا تشمل الخارطة جميع مرافق الحجز التي تشهد ارتكاب انتهاكات بحق المحتجزين فيها.

وكشفت وكالة الأسوشييتد برس، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، في تقريرهما عن احتمال قيام الجيش الإماراتي بنقل بعض المحتجزين إلى خارج اليمن، وتحديدًا إلى قاعدته في ميناء عصب الإيريترية حيث دربت الإمارات العربية المتحدة بعض عناصر القوات اليمنية المدعومة منها. ووردت تأكيدات مشابهة على ألسنة اثنين من مسؤولي وزارة الداخلية واثنتين من المحتجزين السابقين أثناء حديثهم مع منظمة العفو الدولية؛ إلا أن المنظمة لم تتمكن من الحصول على إفادات مباشرة من محتجزين تم ترحيلهم إلى القاعدة في عصب.

وكان عمل المحاكم ومختلف مكاتب النيابة العامة في جنوب اليمن قد توقف أعقاب المعارك التي دارت هناك مع قوات الحوثيين في عام 2015، حيث دُمرت المباني الحكومية أثناء القتال، وتم استهداف القضاة أيضاً ضمن موجة

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاعتفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

اغتيالات حصلت في فترة الفراغ الأمني⁶⁰ التي أعقبت انتهاء المعارك، وتُنسبت تلك الموجة إلى جماعات مسلحة تشمل تنظيم "الدولة الإسلامية". ووفق ما جاء في مقابلات أُجريت مع ثلاثة من موظفي النيابة العامة، تمكن النائب العام، عليّ الأعوش، عقب انتقاله إلى عدن، اعتباراً من أغسطس/ آب 2017، من إعادة تفعيل مختلف المكاتب التابعة له، بما في ذلك الإدارة المسؤولة عن الرقابة على السجون، والنيابة الجزائية المتخصصة التي تتولى التعامل مع قضايا مكافحة الإرهاب والمشتبه بهم على ذمتها.

ودفع النائب اليمني وفق أحكام القانون اليمني باتجاه وضع سجن المنصورة والذي تسيطر عليه قوات الحزام الأمني تحت سلطته الرقابية بوصفه مرفق رسمي، وتولى ملفات قضايا المحتجزين فيه اعتباراً من أكتوبر/ تشرين الأول، بما في ذلك ملفات 300 فرد محتجز في المنصورة لوجود صلات مفترضة لهم بالإرهاب.⁶¹ وقال النائب العام أنه بادر بالتواصل مجدداً مع قوات الحزام الأمني لطلب دخول مركز الاحتجاز المعروف ببئر أحمد على مقربة من قاعدة قوات التحالف في منطقة البريقة بعدن، وذلك جراء تنامي الضغوط، وكثرة الشكاوى من عائلات المحتجزين في ذلك المرفق وغيره من مرافق الحجز غير الرسمية.

وقامت الإمارات العربية المتحدة منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 بتوسعة المكان الذي أصبح يُطلق عليه اسم بئر أحمد 2 منذ ذلك الحين، ونقلت أكثر من 200 محتجزٍ إليه.⁶² وقام النائب العام بتفقد المبانى الجديدة، ونجح في تمكين العائلات من زيارة المحتجزين منذ ديسمبر/ كانون الأول 2017، و زارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر المرفق في فبراير/ شباط 2018.⁶³ وتظهر الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية في الأسفل موقع بئر أحمد 1 المهجور، والموقع الجديد المعروف باسم بئر أحمد 2، والذي تطلق عليه السلطات الآن اسم المنصورة 2 بعد أن تحول إلى مرفق رسمي، ولا يزال مخصصاً بصورة أساسية لاحتجاز المشتبه بوجود صلات مفترضة لهم مع تنظيم القاعدة أو الدولة الإسلامية. وشملت حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري التي يوثقها التقرير تسعة أشخاص على الأقل احتجزوا في بئر أحمد 1، أو بئر أحمد 2، أو كلاهما.

ووفق ما أفاد به وكيل النيابة الجزائية المتخصصة في عدن، وصل عدد المحتجزين في بئر أحمد 2 (والذي أصبح يُعرف رسمياً الآن باسم المنصورة 2)، وتديره قوات الحزام الأمني،⁶⁴ إلى حوالي 150 محتجزاً في مايو/ أيار الماضي. وعكف وكلاء النيابة منذ أشهر على استجواب المشتبه بهم المحتجزين هناك، وأصدروا أوامر بإخلاء سبيل البعض، وأحالوا البعض الآخر إلى المحكمة دون أن يمنع ذلك إجماع سلطات السجن عن تسليم ملفات بعض المحتجزين إلى وكلاء النيابة.⁶⁵ وتجدر الإشارة هنا إلى أن مدير سجن بئر أحمد 2 هو أحد مسئولى قوات الحزام الأمني يتبع بصورة فعلية للقوات الإماراتية وليس لوزارة الداخلية اليمنية.

⁶⁰ انظر على سبيل المثال محمد الغباري ويارا بيومي "موجة الاغتيالات في عدن تضع دور دول الخليج في اليمن على المحك" رويترز، 9 فبراير/ شباط 2016 reut.rs/2u3rKjk

⁶¹ مقابلة مع النائب العام على الأعوش في عدن بتاريخ 7 مايو/ أيار 2018.

⁶² جاءت تلك الخطوة في ضوء تنامي الضغوط عقب الكشف عن وجود سجون سرية في وقت سابق من صيف ذلك العام، وبعد قيام المحتجزون في المنشأة بالإضراب عن الطعام في أكتوبر/ تشرين الأول من ذلك العام احتجاجاً على ظروفهم وأحوالهم فيها. انظر على سبيل المثال، منظمة هيومن رايتس ووتش "اليمن/الإمارات: الإضراب عن الطعام في عدن يُبرز الإساءة للمعتقلين" 26 أكتوبر/تشرين 2017، bit.ly/2NgzlwC

⁶³ مقابلات مع محتجزين سابقين وحاليين ومسؤولين يعملون في أجهزة الأمن والادعاء العام، مارس/ آذار - مايو/ أيار 2018؛ (S/2018/68) الفقرة 181، والملحق 65، الفقرة 12؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر، اليمن: في تطوّر مهم، اللجنة الدولية تزور محتجزين على خلفية النزاع في عدن"، BIT.LY/2KHDH6N

⁶⁴ مقابلة في عدن بتاريخ 9 مايو/ أيار 2018.

⁶⁵ وهو ما ترك هؤلاء المحتجزين في وضع محير قانونياً في ضوء معرفة مكان تواجدهم ولكن دون أن يتمكن وكلاء النيابة من استجوابهم وتحديد مصيرهم جراء عدم توفر ملفات قضاياهم.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن



صورة بالأقمار الصناعية بتاريخ 18 يونيو/ حزيران تظهر موقع سجن بئر أحمد 1 المهجور في عدن، والموقع الجديد بئر أحمد 2 الذي أصبح مرفق حجز رسمي اعتباراً من نوفمبر/ تشرين الثاني 2017.

كما تم في حضرموت أيضاً نقل أكثر من 130 محتجزاً بتاريخ 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 من مرفق الاحتجاز غير الرسمي بمطار الريان والذي تديره الإمارات إلى السجن المركزي في المكلا.⁶⁶ ووثقت منظمة العفو الدولية تفاصيل لأربعة حالات شملت محتجزين من حضرموت، وآخرها من شبوه سبق لهم وأن أمضوا فترة في الحجز بمطار الريان قبل ترحيلهم إلى السجن المركزي. ولقد تمكن بعض أفراد عائلات المحتجزين في مرفق مطار الريان من التواصل مع بعض الضباط الإماراتيين المعروفين لديهم بأسماء مستعارة فقط، وسمحوا لهم بإجراء مكالمات هاتفية مقتضبة وغير منتظمة. وأخبر النائب العام منظمة العفو الدولية إنه زار حضرموت في يناير/ كانون الثاني لمتابعة بعض المسائل المتعلقة بالاحتجاز هناك، وأفاد بوجود 150 محتجزاً في سجن المكلا المركزي يتم استجوابهم من طرف وكلاء النيابة الذين أصدروا أوامر بإخلاء سبيل بعضهم، ويتابعون قضايا الباقين.⁶⁷

⁶⁶ ماغي مايكل "عشرات المحتجزين يغادرون اثنين من سجون اليمن السرية" وكالة الأسوشييتد برس، 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 (apnews.com/fff3f6580aaa4d21ae6aca5c03686f3d).

⁶⁷ أخبر مسؤولو النيابة منظمة العفو الدولية في مايو/ أيار إن المحاكمات قد بدأت في عدن فقط، ولم تبدأ في حضرموت. فقد أُحيل نحو 40 شخصاً في عدن إلى المحاكمة على خلفية تهم تتعلق بالإرهاب، وصدرت أحكام على ذمة تسع قضايا. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من أن تتأكد مما إذا كانت تلك المحاكمات تلبّي المعايير الدولية المرعية للمحاكمات العادلة أم لا.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز 2018، تم إطلاق سراح عشرات المعتقلين من السجون في عدن والمكلا، من بينهم بعض ممن وثقت منظمة العفو الدولية احتجازهم تعسفاً أو اختفاءهم في هذا التقرير. وقد احتُجز هؤلاء الرجال لفترات طويلة، تصل في بعض الحالات إلى ما يقرب من سنتين، دون توجيه تهمة إليهم، مما يبرز الحاجة إلى ضرورة إنصاف الضحايا، إلى جانب محاسبة مرتكبي الانتهاكات.

تفاعست السلطات عن الكشف عن قوائم أسماء المحتجزين الذين "عاودوا الظهور" عقب ترحيلهم إلى مراكز رسمية، وسُمح للقضاء بمقابلتهم، ولم تقم بإخطار أفراد عائلاتهم بذلك. بل إن تلك العائلات قد استمرت في واقع الحال بخوض مشقة السؤال عن ذويها والاتصال بمختلف هيئات حقوق الإنسان ومسؤولي النيابة والحكومة لمعرفة مكان المحتجزين. ولا تزال أماكن تواجد عشرات المحتجزين مجهولة،⁶⁸ ويُعتقد أن الكثير منهم محتجز لدى قوات التحالف في مرافق مثل تلك الموجودة في قاعدة التحالف بالبريقة، بالإضافة إلى استمرار حدوث حالات جديدة من الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري. وعندما زار باحث منظمة العفو الدولية موظفي النيابة العامة في مجمع المحاكم بعدن، وسجن المنصورة، في مايو/أيار 2018، شاهد ملفات مكدسة لشكاوى عائلات المحتجزين المفقودين فضلا عن مشاهدته أفراد عائلات آخرين يأتون شخصيا للسؤال عن ذويهم. وتصادف وأن كان مكتب النائب العام يغص بأقارب المحتجزين يوم قام باحث المنظمة بزيارة مجمع المحاكم، حيث خصص النائب العام يومين أسبوعيا للقاء عائلات المحتجزين والاستماع لشكاواهم.

ومع استمرار فترة انقطاع أخبار المفقودين لأشهر أو سنوات أحيانا، حاول أقاربهم وأفراد عائلاتهم الحصول على المعلومات بسبل متنوعة. وقاموا على سبيل المثال بالتواصل مع حراس السجون بشكل غير رسمي، واتصلوا بمحتجزين سابقين أُفرج عنهم من مختلف مراكز الحجز غير الرسمية، وذلك للتأكد منهم وسؤالهم عما إذا التقوا بذويهم المفقودين داخلها أم لا. ونظمت عائلات المفقودين احتجاجات في عدن والمكلا،⁶⁹ وشكلوا مجموعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتبادل المعلومات. ولكنهم باتوا عرضة للأخبار غير الموثوقة والشائعات والمعلومات المغلوطة، وهو ما فاقم من معاناة تلك العائلات والامها. وتم في فترة معينة تداول قائمة عبر مواقع التواصل بأسماء أكثر من 20 محتجزا مختفيا قيل إنهم توفوا في الحجز.

وقال أفراد ثلاث عائلات على الأقل لمنظمة العفو الدولية إنه قد تواصل معهم أفراد ممن قاموا بتوثيق وقوع انتهاكات في الحجز، كما تواصل معهم رجال قالوا إنهم محتجزين سابقين لإخبارهم بوفاة أقاربهم في الحجز تحت التعذيب أو لتدهور أحوالهم الصحية. وقال أفراد العائلات أنهم تواصلوا مع قادة تابعين للقوات اليمنية المدعومة إماراتيا للتحقق من تلك المعلومات، الا انهم أنكروها جملة وتفصيلا. وقالت شقيقة أحد المحتجزين الذي اختفى عقب اعتقاله في سبتمبر/ أيلول 2016 ويُشاع بأنه بين الذين توفوا في الحجز:⁷⁰ "ليتهم يؤكدون لنا أن شقيقي على قيد الحياة، وليتهم يسمحون لنا برؤيته، فذلك كل ما نريده. ولكن ما من أحد يؤكد أو ينفي ذلك. وإن والدتي تموت في اليوم مائة مرة، وأتئى لهم أن يعرفوا ذلك الشعور؟"⁷¹

وينبغي التحقيق في حالات الاختفاء تلك بوصفها جرائم حرب محتملة، وذلك لكونها قد وقعت في سياق النزاع المسلح الدائر في اليمن.

⁶⁸ يصعب تحديد العدد الدقيق لهؤلاء جراء انتشار الاعتقالات المنهجية على نطاق واسع؛ والطابع السري لممارسات الاحتجاز، ورفض الإمارات العربية المتحدة أن تعترف رسميا بوجود محتجزين لديها أو تحت رقابتها أو الكشف عن مصيرهم.

⁶⁹ أخبر أفراد عائلات من عدن منظمة العفو الدولية إن جنودا من قاعدة التحالف أخذوا منهم قوائم بأسماء المحتجزين المفقودين عندما توجهوا للاحتجاج أمام مقر القاعدة، ولكن دون أن يعاود أحد التواصل معهم بهذا الخصوص.

⁷⁰ مقابلة عبر الهاتف، 30 مارس/ آذار 2018

⁷¹ أخبر عدد من المحتجزين السابقين والحاليين والمحامين والناشطين الذين يوثقون الانتهاكات المرتبطة بالحجز منظمة العفو الدولية إنه ثمة محتجزون مختفون قد توفوا في الحجز جراء إهمال علاجهم بعد مرضهم، أو جراء المضاعفات الناجمة عن تعرضهم للتعذيب. كما قال مسؤولون من وزارة الداخلية تحدثت منظمة العفو الدولية معهم إنهم على علم بوفاة بعض المحتجزين في الحجز لاسيما حالات محددة ولم يتم إبلاغ ذويهم.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

5. المستهدفون وأنماط عمليات القبض

عليهم

"ثمة دوافع مالية (وراء الاعتقالات) فضلا عن وجود مخبرين ... يقومون بجمع الأسماء بطريقة بدائية."

أحد مسؤولي وزارة الداخلية

"جاء رجال ملثمون لا أعلم من هم، وكسروا باب منزلنا وأخذوا ابني ... في حوالي الساعة الثالثة فجرا"

والد شخص اعتقل أواخر 2017.

غالبا ما تصف قوات الحزام الأمني، وقوات النخبة وغيرها من الوحدات الأمنية المدعومة إماراتيا على صفحاتها الرسمية عبر مواقع التواصل الاجتماعية وفي التقارير الصحفية عمليات الاعتقال التي تنفذها على أنها تدرج ضمن جهود استهداف "الإرهابيين". وفيما يتعلق بنحو 13 من أصل 50 حالة حرمان من الحرية فحصت منظمة العفو الدولية تفاصيلها، عثرت المنظمة على تقارير إعلامية مشابهة تقتبس تصريحات لقوات الأمن جاء فيها إن أولئك الأفراد هم من عناصر تنظيم "القاعدة"⁷². ولكن أخبر أفراد العائلات ومحتجزون سابقون وحاليون، وموظفون بوزارة الداخلية، ومحامون وآخرون إن الكثير من تلك الاعتقالات كانت تعسفية، وتمت دون إبراز مذكرات توقيف، ولم توفر توضيحا لأسباب اعتقال الشخص. كما طالت الاعتقالات المعارضين السياسيين، ومنتقدي ممارسات قوات التحالف.

وبشكل الاعتقال والاحتجاز التعسفي انتهاكا للحق في الحرية، ويجعلان المحتجزين معرضين لخطر التعرض إلى طائفة متنوعة من انتهاكات حقوق الإنسان. ويخالف الحرمان من الحرية التعسفي في النزاعات المسلحة أحكام

⁷² اشتكى أفراد عدد من العائلات التي تحدثت منظمة العفو الدولية معهم من أن سمعة أقاربهم المحتجزين تم تشويهها في وسائل الإعلام بعد تداول أسمائهم وظهور وجوههم على شاشات التلفاز وفي الصحافة المطبوعة والتقارير عبر الإنترنت وذلك بمجرد إلقاء القبض عليهم دون مراعاة الإجراءات القضائية حسب الإجراءات المرعية.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

القانون الإنساني الدولي، وهو القانون الذي يُعد ملزماً لجميع أطراف النزاع المسلح في اليمن، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، والقوات اليمنية التي تدعمها.⁷³ كما يخالف الحرمان من الحرية بهذا الشكل واجبات اليمن الناشئة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،⁷⁴ والقوانين المحلية في اليمن.⁷⁵

وكان بين الذين تم اعتقالهم بأعداد كبيرة في عدن على سبيل المثال مقاتلون ومتطوعون سابقون في الجماعات المسلحة المناوئة للحوثيين والتي يُشار إليها عموماً بكلمة "المقاومة"، والتي تتألف من اشخاص من مشارب مختلفة بما في ذلك مختلف فصائل المقاومة الجنوبية. وقد سبق لهم جميعاً وأن شاركوا في معارك عام 2015 ضد الحوثيين بعدما طُلب من المدنيين التطوع دفاعاً عن مدنها. وبعد دحر الحوثيين من عدن ومدن الجنوب، بدأت القوات المدعومة إماراتياً في تنفيذ عمليات اعتقال لأولئك المتطوعين والمقاتلين السابقين، والذين وصفهم المحللون بأنهم اشخاص ينتمون إلى وحدات غير متحالفة مع الإمارات العربية المتحدة، حيث قال أحد الخبراء لمنظمة العفو الدولية ما يلي: "يخشون من أن يتحولوا إلى قوة عسكرية وسياسية ملموسة".⁷⁶

وقالت ما لا يقل عن 22 شخصاً فحصت منظمة العفو الدولية تفاصيل حرمانهم من الحرية، إلى جانب قوات المقاومة في مرحلة ما، بما في ذلك اثنان من كبار قادة المقاومة لديهم خصومات مع الوحدات التي قامت باعتقالهما. وقد قاتل عناصر تنظيم "القاعدة" و"الدولة الإسلامية" ضد الحوثيين في معركة عدن إلى جانب قوات المقاومة والقوات الموالية للرئيس هادي المدعومة من قوات التحالف. ولكن لا تتوفر أدلة أن كل أولئك المحتجزين لديهم صلات بتنظيم "القاعدة" أو تنظيم "الدولة الإسلامية". ويجب في جميع الأحوال احترام حق كل شخص في عدم التعرض للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، أو الاختفاء القسري، أو التعذيب، بما في ذلك المشتبه في كونهم عناصر من تنظيمي "القاعدة" و"الدولة الإسلامية".

كما طالت الاعتقالات أعضاء في حزب الإصلاح المتفرع عن جماعة "الإخوان المسلمين" في اليمن، والمتحالف مع حكومة الرئيس هادي. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2017 على سبيل المثال، اعتُقل ما لا يقل عن 10 من أعضاء الحزب في عدن بينهم الأمين العام المساعد للحزب.⁷⁷ وتصنف الإمارات العربية المتحدة جماعة "الإخوان المسلمين" كجماعة إرهابية على الرغم من إصرار هذه الأخيرة على عدم وجود صلات لها بجماعات من هذا النوع في المنطقة. وتحدث أفراد عائلات ثلاثة من المحتجزين في المكلا مع منظمة العفو الدولية، وقالوا إن ذوبهم كانوا ضمن مجموعة تضم أكثر من 30 شخصاً تم احتجازهم في السجن المركزي دون مراعاة الإجراءات الواجبة حسب الأصول لعدة أشهر، وأصدرت النيابة العامة أوامر بالإفراج عنهم دون أن يقع تنفيذ أوامر النيابة نظراً لوجود عدد من أعضاء حزب الإصلاح بين أفراد تلك المجموعة.

وطُلب في بعض الحالات من أفراد بعينهم ان يسلموا أنفسهم أو يواجهوا العواقب. وقالت عائلة أحد المحتجزين في لحج على سبيل المثال إنه تم تداول قائمة تضم أسماء 23 رجلاً مطلوبين لقوات الحزام الأمني. وقال أحد الرجال إن

⁷³ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 99.

⁷⁴ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9.

⁷⁵ يحظر الدستور اليمني، على سبيل المثال، عمليات الاعتقال والاحتجاز من غير مذكرة صادرة عن القضاء أو النيابة العامة. دستور الجمهورية اليمنية، المادة 48. ويكفل قانون الإجراءات الجزائية ضمانات مشابهة متنوعة بما في ذلك اشتراط مراعاة عمليات إلقاء القبض للإجراءات القضائية حسب الأصول الواردة في المادة 7 من القانون؛ كما ينص قانون العقوبات على إيقاع عقوبة السجن تصل إلى خمس سنوات بحق كل من يحرم شخصاً من حريته دون أساس قانوني. المادة 246 من قانون العقوبات (www.yemen-nic.info/db/laws_je/detail.php?ID=11424).

⁷⁶ مقابلة عبر الهاتف، 17 أبريل/نيسان 2018. وأعرب عدد من الخبراء والمسؤولين الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم عن نفس الرأي.

⁷⁷ رويترز "زيادة التوتر مع اعتقال أعضاء في حزب الإصلاح الإسلامي" 11 أكتوبر/تشرين الأول 2017. reut.rs/2Ni9LHT.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

أفراد القوة جاؤوا إلى منزله مستفسرين عن شقيقه، وقالوا "إذا لم يسلم نفسه، فاعتبروه في عداد الموتى".⁷⁸ فقام شقيق الرجل بتسليم نفسه إلى مديرية أمن لحج صيف عام 2016، تماما كما حصل مع رجلين آخرين في لحج وثقت منظمة العفو الدولية حالتهم. وسرعان ما انقطعت أخبار الرجال الثلاثة عن عائلاتهم بعد ذلك.

واتساقا مع الطبيعة المبهمة لأجهزة الأمن اليمنية، فمن غير الواضح في أغلب الأحيان سبب قيام قوات الأمن المدعومة إماراتيا باعتقال أشخاص معينين. وقال مسؤولون في وزارة الداخلية سنحت لهم فرصة التواصل مع عناصر تلك الأجهزة ومع قوات التحالف إن أوامر الاعتقال تصدر أحيانا عن الجيش الإماراتي على حد علمهم، أو قد تصدر في أحيان أخرى عن القوات المحلية.⁷⁹ وتفتقر الاعتقالات لأي أساس قانوني في الحالتين.

وقال المسؤولان اللذان تحدثا مع منظمة العفو الدولية إن المعلومات الاستخبارية التي تتم الاعتقالات على أساسها يشوبها عدم الدقة في بعض الأحيان ويتم أخذ الناس بالشبهة. وأخير أحدهما منظمة العفو الدولية إنه "ثمة دوافع مالية (وراء الاعتقالات)، فضلا عن وجود مخبرين لديهم يعلمون لصالحهم في الشوارع، ويحصلون على مكافأة لقاء عملهم هذا. ويقوم هؤلاء بجمع الأسماء بطريقة بدائية".⁸⁰ وبحسب وصف عدد من أفراد عائلات المحتجزين أنه عندما تم اعتقال ذويهم عقب اقتحام القوة لمنزلهم، أو عقب القبض عليهم في الشارع، لوحظ وجود شخص يبدو أنه يعمل مخبرا، ويشير إلى الشخص بعينه قبل القبض عليه.

وأخبر أفراد أكثر من عائلة من عائلات المحتجزين منظمة العفو الدولية إن أبناءهم قد اعتقلوا لوجود صلات لأحد اشقاء أو أقارب العائلة بجماعة مسلحة، أو لتعرضه للاعتقال في السابق. وقال والد أحد المحتجزين إن مديرية الأمن في عدن كانت تبحث عن ابنه لإجبار ولده الأكبر المشتبه بانتماه لتنظيم القاعدة على تسليم نفسه. فقام الوالد باصطحاب الابن الأصغر، الذي كان طفلا من الناحية القانونية حينها، وسلمه بنفسه إلى مديرية الأمن ربيع عام 2016. وتم ترحيل الابن الأصغر إلى أكثر من مرفق احتجاز ما بين رسمي وغير رسمي، وأصبح مكان تواجده مجهولا اعتبارا من أواخر عام 2016 بينما لا يزال شقيقه الأكبر متواريا عن الأنظار.⁸¹ وشهدت أكثر من حالة اعتقال أكثر من فرد واحد من أفراد العائلة، حيث قال أحد المحتجزين السابقين من عدن إنه قد تعرض برفقة خمسة من أفراد أسرته للاعتقال بالإضافة إلى عدد من الأشخاص الذين يعملوا معهم بعد قيام قوات الحزام الأمني بمداهمة، عَمِلَ لاحقا إنها كانت تستهدف القبض على شقيقه الذي لا يزال عمليا محتجزا بشكل تعسفي بعد مضي أكثر من سنتين على تلك الواقعة.⁸²

كما تم اعتقال منتقدي ممارسات قوات التحالف وقوات الأمن المدعومة إماراتيا، بما في ذلك اعتقال أعيان من المجتمع المحلي، وناشطين، وصحفيين. ووثقت منظمة العفو الدولية حالتين على الأقل حصل فيهما شيء من هذا القبيل، حيث قُبِض على ناشط من المكلا، سبق وأن تم اعتقاله ومن ثم إخلاء سبيله من طرف قوات النخبة الحضرية، قبل أن يتم اعتقاله مجددا في أوائل عام 2017، بعد يوم واحد من مشاركته في احتجاج لعائلات المحتجزين في القاعدة الإماراتية في مطار الريان. وكان معروفا بنشاطه البارز عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومناذاته بنعويضه هو شخصيا، ونعويض آخرين جرى احتجازهم ظلما. وفي حادثة أخرى حظيت باهتمام واسع من الرأي العام، اعتقلت وحدة مكافحة الإرهاب في عدن ممثلا منتصف عام 2017 مباشرة بعد نشره مقطع فيديو عن خلاف بين السعودية والإمارات، وجرى الإفراج عنه بعد أن أمضى 13 شهرا من الاحتجاز التعسفي.

⁷⁸ مقابلة عبر الهاتف، 11 أبريل/ نيسان 2018.

⁷⁹ مقابلات أُجريت مع اثنين من كبار مسؤولي الأمن، عدن، 4 و8 مايو/ أيار 2018.

⁸⁰ مقابلة في عدن بتاريخ 8 مايو/ أيار 2018.

⁸¹ مقابلة عبر الهاتف، 10 إبريل/ نيسان 2018. وأفاد الأب أن ابنه قد تم ترحيله إلى مرافق حجز رسمية وغير رسمية كثيرة، ولم يعرف مكان تواجده اعتبارا من أواخر عام 2016.

⁸² مقابلة في عدن بتاريخ 7 مايو/ أيار 2018.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

ووصف الشهود أيضا طريقة اقتياد المحتجزين من أماكن عملهم أو الشارع، وتعرضهم أحيانا للضرب المبرح إلى درجة فقدان الوعي أو النزيف. وتحدث الشهود عن تهديد من كانوا برفقة المحتجزين إذا حاولوا الاعتراض على عملية إلقاء القبض. على سبيل المثال قام عناصر قوات الحزام الأمني بضرب رجل يبلغ من العمر 37 عاما حين كان يلقي القبض عليه وهو برفقة أصدقائه بجوار منزله في عدن، وذلك لمجرد استفساره عن سبب تعرضه للاعتقال، وتم احتجاز صديقه أيضا لأنه تدخل محاولا وقف تعرض زميله للضرب، وفق ما افاد به أفراد عائلته.⁸³

وأما في الحالات التي شهدت اعتقال المطلوبين أثناء تواجدهم في منازلهم، قال شهود إن قوات الأمن اعتادت القوم بأعداد كبيرة مقتحمة المنزل فجرا أو في وقت متأخر جدا من الليل، ومصوبة بنادقها باتجاه أفراد العائلة، مع استخدام القوة المفرطة وسط صراخ النساء والأطفال. وقاموا باقتياد الأفراد من منازلهم دون إبراز مذكرة اعتقال أو توضيح الأسباب، أو الكشف عن الوجهة التي سوف يقتادون الشخص إليها. وفي أغلب الأحيان أشار الشهود إلى القائمين بالاعتقال باسم "الملثمين" ممن يرتدون زيا ويحملون معدات وأسلحة تشبه تلك التي توجد بحوزة القوات المدعومة إماراتيا، من ضمن ذلك الزي العسكري الأسود المزود بسترة واقية من الرصاص كالذي يرتديه عناصر وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لمديرية الأمن في عدن.

وقال والد شاب يبلغ من العمر 18 تم اقتياده من منزله في عدن، واصفا المداهمة الليلية: "اقتحموا الباب عنوة ودخلوا دون استئذان." وقال أيضا إن أطفاله الصغار ما زالوا تحت وقع الصدمة جراء المداهمة إلى درجة أن إحدى بناته ترفض دخول غرفة شقيقها المحتجز، وإن ابنه الآخر "يُصاب بالذعر مع كل مرة يُطرق فيها باب المنزل". وشهدت شقيقة رجل اعتُقل على أيدي قوات الحزام الأمني في لحدج صيف عام 2016 أثناء تواجد باقي أشقائه وشقيقاته ووالديه. ووصفت الفتاة الموقف قائلة:

اعتُقل شقيقي في الساعة الخامسة فجرا أثناء تواجده في منزلنا... حيث كان نائما إلى جانب زوجته. وصب أفراد القوة بنادقهم نحونا، ولم يتسن لنا أن نرتدي الحجاب لتغطية رؤوسنا. وقاموا بتعمير بنادقهم الآلية ووجهوا فوهاتها نحو والدي. وطلبوا شقيقي بالاسم ولكنهم لم يعرفوا شكله. وسألوا والدي هل أنت فلان؟⁸⁴ وانتشروا في أرجاء المنزل وبدأوا تفتيشه، وعندما دخلوا غرفة شقيقي، قاموا بجره خارجها. وعندما سألوه هل أنت فلان ورد بالإيجاب، قاموا باقتياده وتركوا والدي. ولم يسمحوا له بارتداء ملابسه وأخذوه وليس عليه سوى سرواله الداخلي.⁸⁵

وقال والد شاب عشريني اعتُقل في منزله بعدن أواخر العام 2017:

جاء رجال ملثمون لا أعلم من هم، وكسروا باب منزلنا وأخذوا ابني ... جاءوا في حوالي الساعة الثالثة فجرا. وكانت والدته وجميع اشقائه الكبار موجودين فضلا عن طفلين صغيرين آخرين أصيبا بالذعر... ودخل عناصر القوة ملوحين بأسلحتهم ومهددين بها، وقالوا إذا هربت فسوف نطلق النار. ثم قالوا: أين فلان؟⁸⁶ وارادوا أن يقتحموا غرفة ابنتي ولكن منعناهم من

⁸³ مقابلة عبر الهاتف، 3 إبريل/ نيسان 2018.

⁸⁴ تم حجب اسم الشخص المحتجز حماية لهويته وهوية الشهود.

⁸⁵ مقابلة عبر الهاتف، 4 إبريل/ نيسان 2018.

⁸⁶ تم حجب اسم الشخص المحتجز حماية لهويته وهوية الشهود.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

ذلك.⁸⁷ وخرج ابني من غرفة أخرى وذهب معهم. وقاموا باقتياده دون أن يفصحوا عن هويتهم.⁸⁸

وقال أفراد العائلات في خمس حالات على الأقل تم توثيقها من طرف منظمة العفو الدولية إن عناصر قوات الأمن قاموا بسرقة بعض المقتنيات الثمينة أثناء تنفيذ عمليات المداهمة. وقالت امرأة اعتُقل زوجها، الذي يعمل محاسباً، في وقت سابق على أيدي عناصر وحدة مكافحة الإرهاب في عدن إن أفراداً من القوة صادروا هاتفها النقال وهاتف زوجها أيضاً، وأخذوا مبلغاً كبيراً يعادل نحو 4 آلاف دولار من مبيعات المحل الذي يعمل فيه زوجها، وكان يزمع تحويلها لصاحب المحل في اليوم التالي.⁸⁹ وثمة رجل اعتُقل شقيقه في مداهمة لقوات الحزام الأمني على منزلهما في عدن خلال شهر مايو/ أيار 2016، وقال إن عناصر القوة أخذوا جهازاً حاسوب محمول، وجهاز لوحي (آيباد)، وجهاز هاتف، وقلادة ذهبية، ومبلغ 1600 دولار أمريكي، ولم يعيدوها أبداً.⁹⁰

وثمة عدد من الحالات التي شهدت اعتقال أشخاص أثناء قيادتهم للسيارة، أو قيام قوات الأمن بمصادرة السيارة أثناء المداهمة دون أن تعاد المركبات إلى أفراد عائلات المحتجزين؛ على الرغم من عدم تدوين محضر باعتبار السيارة جزء من الأدلة. وقالت امرأة من المكلا إن مركبتهم قد صودرت عقب تعرض ابنها للاعتقال التعسفي في المكلا، مشيرة إلى أن تلك السيارة هي مصدر الرزق الوحيد للعائلة، حيث كان ابنها الذي يعيل أيضاً ثلاثة أطفال يقودها كسيارة أجرة.⁹¹ وقال محتجز آخر سبق اعتقاله في عدن لنحو سنتين تقريباً إن السيارة التي كان يقودها كسيارة أجرة صودرت، إلى جانب المال والهاتف النقال الذي كان يحوزته لحظة اعتقاله، ولم تتم إعادة شيء له لدى الإفراج عنه؛ على الرغم من محاولاته المتكررة للمطالبة باستعادتها.⁹² وقال واصفاً الردود التي تلقاها في كل مرة طالب فيها باستعادة سيارته: "مرة يقولون ليس الآن، ومرة يقولون نحن نبحث عنها، وفي ثالثة يقولون لي: انسَ أمرها".

⁸⁷ ينص القانون اليمني على أنه أثناء المداهمة "إذا كان في المسكن نساء تراعى التقاليد المتبعة في معاملتهن". انظر المادة 80 من قانون الإجراءات الجزائية لسنة 1994.

⁸⁸ مقابلة عبر الهاتف، 5 إبريل/ نيسان 2018.

⁸⁹ مقابلة عبر الهاتف، 11 إبريل/ نيسان 2018.

⁹⁰ مقابلة عبر الهاتف، 26 مارس/ آذار 2018.

⁹¹ مقابلة عبر الهاتف، 13 إبريل/ نيسان 2018.

⁹² مقابلة عبر الهاتف، 27 مارس/ آذار 2018.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

6. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة

السيئة، والوفيات في الحجز

"كان الأمر لا يُطاق ولا يمكن تخيله. وما كنت لأكون على قيد الحياة لولا مشيئة الله".

رجل تعرض للتعذيب في مرفق حجز غير رسمي في عدن

لم تتورط قوات الأمن المحلية، المدعومة إماراتياً، والجيش الإماراتي في ارتكاب انتهاكات جسيمة مثل الاعتقال التعسفي، والحرمان من الحق في مراعاة الإجراءات القضائية الواجبة حسب الأصول، والاختفاء القسري فحسب بل أيضاً ضلعت في مخالفات أخرى خطيرة مرتبطة بالحجز وتحديد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.⁹³ وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع خمسة محتجزين سابقين واثنين من المحتجزين الحاليين؛ وذكر خمسة منهم إنهم قد تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وأجمع السبعة على أنهم كانوا شهوداً على تعرض محتجزين آخرين للتعذيب، وقال أحدهم إنه شاهد جثة محتجز آخر في زنزانه مجاورة يتم نقلها في كيس للجنث عقب تعرضه للتعذيب بشكل متكرر.⁹⁴ وقال أفراد عائلات بعض المحتجزين الذين أُجريت مقابلات معهم، بما في ذلك من يعلمون حالياً أماكن تواجد أبنائهم المحتجزين، أو من تسنى لهم التواصل بشكل مؤقت في ذويهم المحتجزين، إن أبنائهم قد تعرضوا للتعذيب في الحجز.

⁹³ انظر على سبيل المثال، سام للحقوق والحريات، "على الإمارات وقف انتهاكات بحق المدنيين المحتجزين باليمن" 11 إبريل/ نيسان 2018 bit.ly/2LmcBdp؛ هيومن رايتس ووتش، اليمن: دولة الإمارات العربية المتحدة تساند القوات المحلية؛ ماجي ميخائيل، "في السجون السرية في اليمن، تعذيب الإمارات والولايات المتحدة"، S / 2018/68، الملحق 62، الفقرات 20-21.

⁹⁴ احتُجز اثنان منهم لدى قوات الأمن اليمنية فقط، فيما احتُجز الآخرون لدى القوات الإماراتية واليمنية.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

ويحظر الدستور اليمني ممارسة التعذيب بشكل واضح،⁹⁵ وهو ما ينسحب على قانون الإجراءات الجزائية أيضا.⁹⁶ كما ينص قانون العقوبات على إيقاع عقوبة السجن 10 سنوات بحق من يستخدم القوة أو التعذيب لانتزاع الاعترافات.⁹⁷

ويُعد الحظر المفروض على ارتكاب التعذيب من القواعد الآمرة الملزمة للدول كافة. كما تشكل عمليات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي يوثقها التقرير الحالي انتهاكات ومخالفات للقانون الإنساني الدولي الذي يلزم جميع أطراف النزاع المسلحة باحترام أحكامه.⁹⁸ كما تخالف تلك العمليات أحكام المعاهدات الدولية الرئيسية التي تحظر التعذيب، والتي يُعد اليمن والإمارات العربية المتحدة من الدول الأطراف فيها، وتحديدًا اتفاقيات جنيف الأربع (المادة 3 المشتركة)، وبروتوكولها الملحق بها بشأن حماية ضحايا النزاعات غير الدولية المسلحة (البروتوكول الثاني)، واتفاقية مناهضة التعذيب. كما إن اليمن أحد الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في جميع الظروف والأحوال.

ويصنف التعذيب كإحدى الجرائم التي يعاقب القانون الدولي مرتكبيها. كما تصل المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتعذيب إلى مصاف جرائم الحرب إذا ارتُكبت في سياق النزاعات المسلحة.⁹⁹

" شاهدت أشياء لا أود ان أشاهدها مرة أخرى. ولا يمكنك أن ترى حتى ضوء الشمس في ذلك المكان". كانت تلك كلمات شخص سبق احتجازه لأسابيع في قاعة وضاح التي اكتسبت سمعة سيئة كمركز غير رسمي للحجز في عدن، ويُقال إنها تحت سيطرة وحدة مكافحة الإرهاب في مديرية أمن عدن. وأورد الرجل وصفا إضافيا لمحنة احتجازه في قاعة وضاح قائلا:

كانوا يوجهون جميع أنواع التهم لي، وادعوا إنني أطلقت النار على الشرطة في إحدى الليالي؛ فقلت لهم: من أين تأتون بهذه الافتراءات؟ ومن ثم انهالوا عليّ بالضرب، وأمضيت ثلاثة أسابيع برفقة الملتئمين. وقرروا ذات مرة أن يخلوا سبيلي ليلا، وقالوا إنهم خلطوا بيني وبين شخص آخر، وإن الأمر مجرد تشابه أسماء. وكانهم لم يفعلوا شيئا لا سيما بعد كل ذلك الصعق الذي تعرضت له بالكهرباء.¹⁰⁰

وأخبر محتجزان سابقان آخران كانوا قد احتجزوا في قاعة وضاح منظمة العفو الدولية إنهما قد تعرضا للتعذيب هناك. وقال أحدهما أن قائد وحدة مكافحة الإرهاب في عدن تولى بنفسه ممارسة التعذيب في قاعة وضاح، وسرد ألوان التعذيب فيها كما يلي: "الصعق بالكهرباء، والضرب بأشكاله، والإيهام بالغرق، والتعليق من السقف".¹⁰¹ وأضاف قائلا: "لم يتوانوا عن توجيه التهم كيفما اتفق، وكما لو أنه مطلوب مني أن انتقي واحدة منها تنطبق على حالتي، ومن قبيل ذلك قولهم (أنت مع القاعدة)، ونحو ذلك. فأبادر بإنكار ذلك قائلا: كلا لست كذلك، فأنا مع المقاومة الجنوبية. وتعرضت للتعذيب الشديد، وكان الأمر لا يُطاق ولا يمكن تخيله. وما كنت لأكون على قيد الحياة لولا مشيئة الله".

⁹⁵ المادة 48(ب)، دستور الجمهورية اليمنية.

⁹⁶ على سبيل المثال، المادة 6 من قانون الإجراءات الجزائية لسنة 1994

⁹⁷ المادة 166، قانون العقوبات لسنة 1994.

⁹⁸ للجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 90.

⁹⁹ للجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156؛ انظر كذلك نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(ج/2).

¹⁰⁰ مقابلة عبر الهاتف، 1 إبريل/ نيسان 2018.

¹⁰¹ مقابلة عبر الهاتف، 24 إبريل/ نيسان 2018.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

وقال الرجل الآخر: "تعرضت لأمر تفوق الوصف، وأكره أن أستذكرها لأنها تجعلني في حالة سيئة للغاية. كان هناك تعذيب وإهانات مختلفة. وينتزعون الاعترافات بالقوة، بل وينتزعون كل ما يريدونه منك".¹⁰²

وقال أحد الذين احتُجزوا عدة أشهر في سجن المنصورة الذي تديره قوات الحزام الأمني إن أمر السجن اعتاد أن يقوم شخصيا بتعذيبه صغقا بالكهرباء.¹⁰³ وأضاف القول إن الجنود اعتادوا اقتحام الزنانات دون سابق إنذار، وضرب المحتجزين وتعذيبهم بذريعة البحث عن هواتف نقالة تم تهريبها إلى داخل السجن. وقال إنه قد اقتيد من زناتته ذات مرة، وألقي في أخرى احتُجز فيها اشخاص يعانون من اضطرابات عقلية على حد قوله.

وأتاحت لأفراد عائلات بعض المختفين إطلالة على أثر التعذيب على ذوبهم حينما سُمح لهم بالتواصل معهم لدى احتجازهم في المرافق الرسمية، أو لدى احتجاز أكثر من فرد من العائلة الواحدة سوية شاهدوا ما حل بأقاربهم قبل أن يتم الإفراج عن أحدهم لاحقا. واحتُجز رجل برفقة أحد أقاربه في خريف عام 2017 على أيدي قوات النخبة الشبوانية في معسكر عزان، وأخبر منظمة العفو الدولية إن قريبه الأصغر منه سنا تعرض للضرب أثناء عمليات الاستجواب، بينما نجا هو من المعاملة نفسها. وأوضح قائلا:

اعتادوا وضع عصابة على أعيننا كلما اقتادونا من زناتنا إلى غرفة الاستجواب... وكنت اسمع حينها أفراد القوات وهم ينهالون ضرا بالسياط على شبان أصغر مني سنا، وكان بوسعي أن أسمع صرخاتهم أثناء الاستجواب... ولم يقوموا بضربي لأنني تجاوزت الخمسين من العمر. وطرحوا عليّ أسئلة عن الإرهابيين الذين احتلوا مدينة عزان¹⁰⁴، وما إذا كنت أعرف أحدا منهم أم لا.¹⁰⁵

وقام الحراس، في مرفق غير معروف، في عدن بضرب أحد المحتجزين رفقة قريب له، وتسببوا بكسر أضلاعه بما جعله غير قادر على النهوض، فاضطر الجنود إلى حمله إلى غرفة الاستجواب، وفق ما أخبر به قريبه العائلة بعد الإفراج عنه.¹⁰⁶ وفي إحدى مرافق الحجز غير الرسمية في لحج وتديرها قوات الحزام الأمني، تعرض أحد المحتجزين للضرب بالكهرباء والضرب المبرح إلى درجة تسببت بإصابته بكسر في الكتف، ولم يتمكن من تناول الطعام دون مساعدة قريبه الذي كان محتجزا برفقته، وفق ما أفادت به عائلته.¹⁰⁷ وتمكن رجل من زيارة ابنه المحتجز في سجن المنصورة قبل أن يتم اقتياده لاحقا إلى مرفق غير معروف، وقال إنه قد بدت على ابنه آثار تعذيب واضحة على رأسه وجسده.¹⁰⁸

وطفت على السطح الكثير من القصص المروعة عقب "معاودة ظهور" العشرات من المحتجزين المختفين على إثر نقلهم إلى سجن بئر أحمد 2 السنة الماضية. وقال رجل أن شقيقه المختفي لأكثر من عام كان بين محتجزى قاعة وضاح الذين جرى ترحيلهم إلى سجن بئر أحمد 2 السنة الماضية. وأضاف قائلا:

¹⁰² مقابلة عبر الهاتف، 27 مارس/ آذار 2018.

¹⁰³ مقابلة عبر الهاتف، عدن، 7 مايو/ أيار 2018.

¹⁰⁴ للمزيد حول الاستيلاء على عزان على أيدي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، انظر على سبيل المثال، سعيد الباتاني واريك شميت، "اليمينيون يرون نقطة تحول بعد الإطاحة بمقاتلي القاعدة في الجنوب"، صحيفة نيويورك تايمز، 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2017 nyti.ms/2xpSRm3

¹⁰⁵ مقابلة عبر الهاتف، 3 مايو/ أيار 2018.

¹⁰⁶ مقابلة عبر الهاتف، 4 إبريل/ نيسان 2018.

¹⁰⁷ مقابلة عبر الهاتف، 9 إبريل/ نيسان 2018.

¹⁰⁸ مقابلة عبر الهاتف، 10 إبريل/ نيسان 2018.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

بدا وكأن السجناء قد خرجوا للتو من مجاعة في أول زيارة لنا إلى سجن بئر أحمد. وكانوا مجرد جلد على عظم كما يُقال. ولدى الاستفسار عن سبب الحالة التي هم فيها، قال السجناء إن ذلك يُعزى إلى فترة احتجازهم في قاعة وصاح، حيث لم يتوفر فيها طعام جيد، فضلا عن منعهم من الاستحمام. وأدى ذلك إلى إصابتهم بأمراض مختلفة، لا سيما حمى الضنك والكوليرا. وتُوفي بعض المحتجزين، فيما حالت العناية الإلهية دون وفاة آخرين؛ على الرغم من عدم توفر الدواء أو الرحمة (لدى السجناء).¹⁰⁹

وأبلغ الكثير من الشهود والعائلات منظمة العفو الدولية عن حرمان ذويهم المحتجزين من الحصول على العلاج الطبي في وقته، واشتكى الجميع تقريبا من سوء المعاملة، وتردي ظروف مرافق الحجز اليمينية، من قبيل تهالك المبانى والاكنتاظ وعدم كفاية المياه والطعام. وقال رجل إن ابنه الذي احتُجز مدة 45 يوما في إحدى مرافق الحجز غير الرسمية في عدن أخبره إنهم تُركوا بلا ماء مدة يومين تقريبا.¹¹⁰ وأضاف قائلا: "اضطر بعض السجناء إلى لعق المياه عن الأرض".

وقالت عائلات إن أبناءها المحتجزين في سجن المكلا المركزي أصيبوا بمختلف أنواع الأمراض لا سيما الجرب. وعبرت امرأة عن خشيتها على سلامة ابنها الذي جرى نقله إلى سجن المكلا المركزي بعد أن أمضى 20 شهرا محتجزا لدى الجيش الإماراتي في قاعدة مطار الريان. وأكدت المرأة على أن ابنها في خطر؛ على الرغم من السماح لها بزيارته بعد تلك الفترة الطويلة في الحجز:

أنقذوا أولادنا، فهم في خطر. لقد غطى الطفح الجلدي أحسادهم، وظروفهم مروعة. ولا يزال يرتدي نفس بذلة السجن منذ سنتين. ولم يكتفوا باحتجازهم دون سبب قانوني لسنتين وحسب، بل ويرفضون أن نجلب لهم بعض الملابس أيضا.¹¹¹

كما قال شهود محتجزون في مرافق إماراتية، وفي سجن بئر أحمد 1 و2 الذي تشرف عليه الإمارات عن كثب، إنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة أو كانوا شهودا عليها بما في ذلك الإساءة الجنسية، واستخدام الحبس الانفرادي لفترات مطولة. وقال الشهود إنه قد تم أحيانا تصوير المحتجزين أثناء تعرضهم للتعذيب، بما في ذلك أثناء تقييدهم وتجريدتهم من ملابسهم بالكامل، وضعفهم بالكهرباء، وتعرضهم للضرب بالعصي والأسلاك.

وقال محتجز أمضى وقتا في الحبس الانفرادي في قاعدة التحالف في البريقة بعدن إنه تعرض "لجميع ألوان التعذيب" على أيدي جنود الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك قيامهم بشكل متكرر بإيلاج جسم صلب في شرجه أصيب بالنزيف على إثرها. وقال إنه احتُجز في حفرة بالأرض لا يطل منها سوى رأسه طوال ثلاثة أيام، وإنه كان يحصل على كمية صغيرة من الماء مرتين في اليوم، واضطر طبعاً لقضاء حاجته وهو في تلك الحفرة. وقال أيضاً: "كنا نسمع عن التعذيب ونقول لا يمكن لمثل تلك الأمور أن تحدث أبداً إلى أن مررنا بالمحنة بشكل شخصي".¹¹²

ووصف محتجزون سابقون، تحدثت منظمة العفو الدولية معهم، حجم التخويف والتهديدات الموجهة إليهم أثناء استجوابهم على أيدي ضباط إماراتيين في مرافق الحجز التابعة لقوات التحالف. وقال أحد المحتجزين السابقين الذي أمضى عدة أشهر في قاعدة التحالف بالبريقة:

سألوا عن اسمي، واسم زوجتي وأسماء أطفالي، وإذا ما كانت لدي صلات بالجماعات الإرهابية. وهددوا بقتلي وجلب زوجتي واعتقال جميع أفراد أسرتي. ووضعوا عصابة على

¹⁰⁹ مقابلة عبر الهاتف، 26 مارس/ آذار 2018.

¹¹⁰ مقابلة عبر الهاتف، 9 إبريل/ نيسان 2018.

¹¹¹ مقابلة عبر الهاتف، 12 إبريل/ نيسان 2018.

¹¹² مقابلة عبر الهاتف، 9 يونيو/حزيران 2018.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

عيناى وقيدوا يداى (أثناء عمليات الاستجواب). وداوموا على ممارسة الضغط النفسى كى اعترف بأبنى إرهابى".¹¹³

وأما شقيق أحد الأشخاص الذى احتُجز لفترة مطولة¹¹⁴ فى مرفق الحجز بالقاعدة الإماراتية فى البريقة، قبل أن يتم ترحيله إلى سجن بئر أحمد 2، فقال ما يلى:

كان يبكى عندما زرناه للمرة الأولى فى سجن بئر أحمد 2، وبدا كما لو أنه قد خرج للتو من مكان لم يكن لديه أى أمل بمغادرته أبدا. وأخبرنا إنه تعرض لتعذيب يفوق الوصف... وقال إنهم سألوه: هل أنت مع جماعة الإخوان المسلمين؟ هل أنت مع القاعدة؟ وهل أنت مع داعش؟¹¹⁵ وشملت ألوان التعذيب التى لاقاها الضرب والصعق بالكهرباء، بما فى ذلك صعقه فى أجزاء حساسة من جسده كما قال... وكسروا له (أحد أطرافه)،¹¹⁶ ولم يوفروا له العلاج الملائم، ووُضعت الجبيرة عليه دون تدخل طبي حسب الأصول... كما تعرض للتعذيب النفسى، بما فى ذلك التعرض للشتيم والإهانة والتهديد بإخفائه وقتله، فضلا عن تجريده من ملابسه بالكامل".¹¹⁷

وأخبر محتجزون، وأفراد من عائلاتهم، منظمة العفو الدولية إن قوة إماراتية قامت بمداهمة سجن بئر أحمد 2 فى 10 مارس 2018 وأجبرت المحتجزين فيه على التجرد من كامل ملابسهم والخضوع لتفتيش تجاوب الجسم. وتسنى التعرف على القوة على أنها إماراتية من خلال زي عناصرها ولكنتهم. ويدير السجن مسؤول يمني على صلة بقوات الحزام الأمني، ويشرف عليه قادة إماراتيون عن كثب؛ على الرغم من السماح للنياية العامة اليمنية بالتواصل مع المحتجزين فيه. وقال محتجزون إن جنودا إماراتيين أخبروهم إنهم يبحثون عن هواتف نقالة تم تهريبها إلى داخل السجن، وأصدروا إليهم الأوامر بالانبطاح أرضا أو جلوس القرفصاء والمباعدة بين أرجلهم قبل أن يشرعوا بتفتيش فتحات شرج المحتجزين. ومن رفض منهم ذلك تعرض للضرب والتخويف باستخدام الكلاب البوليسية.

وأعلن عشرات المحتجزين فى بئر أحمد 2 إضرابا عن الطعام بعد عدة أسابيع من تلك الواقعة احتجاجا على سوء المعاملة والاحتجاز التعسفى. وسبق لمنظمات حقوقية ووسائل الإعلام أن أوردت حصول إضراب عن الطعام فى سجن بئر أحمد 1 وغيره من مرافق الحجز بما فيها سجن المكلا المركزى¹¹⁸. ووفق ما أفاد به شهود وناشطون تحدثت منظمة العفو الدولية معهم، حاول ضباط إماراتيون فى بعض الحالات أن يتفاوضوا مع المحتجزين، ولكن الوضع تأزم فى إحدى المناسبات، ووصل إلى حد اندلاع أعمال شغب تم قمعها بالقوة.

كما وثقت منظمة العفو الدولية، وغيرها من المنظمات، استخدام الحبس الانفرادى. وقال أحد المحتجزين لعائلته فى إحدى مكالماته الهاتفية إنه قد أودع الحبس الانفرادى مدة شهر كامل، وفق ما أفاد به أحد أفراد أسرته الذى تحدث مع منظمة العفو الدولية،¹¹⁹ حيث سُمح له أثناء فترة احتجازه فى السجن الذى تديره الإمارات فى مطار الريان بالاتصال هاتفيا بأسرته ثلاث مرات فقط خلال الأشهر التسعة التى أمضاها محتجزا هناك. وقال محتجز آخر إنه أودع فى الحبس الانفرادى مدة 15 يوما بمجرد وصوله من قاعة وضاح إلى مرفق الحجز الإماراتى فى قاعدة

¹¹³ مقابلة عبر الهاتف، 27 مارس/ آذار 2018.

¹¹⁴ تم حجب الفترة المحددة خشية أن تُستخدم فى تحديد هويته.

¹¹⁵ الاسم المختصر للتنظيم الذى يُطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية.

¹¹⁶ تم حجب التفاصيل خشية أن تُستخدم فى تحديد هويته.

¹¹⁷ مقابلة عبر الهاتف، 16 مارس/ آذار 2018.

¹¹⁸ انظر على سبيل المثال، منظمة هيومن رايتس ووتش "اليمن/ الإمارات العربية المتحدة: الإضراب عن الطعام فى عدن يبرز الإساءة التى يتعرض لها المحتجزون".

¹¹⁹ مقابلة عبر الهاتف، 17 إبريل/ نيسان 2018.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسرى والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز فى جنوب اليمن

التحالف في البريقة، وقبل أن يخضع للاستجواب على أيدي الضباط الإماراتيين. وتدعو المعايير الدولية لحقوق الإنسان إلى الحد من استخدام الحبس الانفرادي،¹²⁰ وتنص المعايير الصادرة بهذا الخصوص عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015 على إنه ينبغي أن يظل استخدام الحبس الانفرادي "ملاذاً أخيراً، وأن يقتصر على الحالات الاستثنائية"، وأكدت المعايير على أن الحبس الانفرادي لفترات طويلة جداً يرقى إلى مصاف التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.¹²¹

وقال مسؤول في وزارة الداخلية تحدث مع منظمة العفو الدولية إن "ربع العمل الذي يقومون به هو مكافحة الإرهاب، ولكن ثلاثة أرباع عملهم تخلق الإرهاب"، مشيراً إلى أن "جميع الذين تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب قد أصبحوا عبارة عن قنابل موقوتة".¹²²

ووثقت منظمة العفو الدولية حالة رجل تعرض للاعتقال أثناء وجوده في منزله على أيدي عناصر قوات النخبة الشبوانية، في وقت سابق من العام الحالي،¹²³ قبل أن يُلقى بجوار منزل عائلته بعد عدة ساعات من القبض عليه، وهو في حالة حرجة، وقد بدت آثار التعذيب واضحة عليه. وسرعان ما توفي الرجل عقب نقله إلى المستشفى. واطلعت منظمة العفو الدولية على تقرير تشريح الجثة الذي يورد تعرضها لقائمة طويلة من الإصابات التي تشمل الكدمات، والأضلاع المكسورة، ونزيف داخلي كبير.¹²⁴ كما تعلم منظمة العفو الدولية عن حالتين أخريين وثقتهما منظمات حقوقية محلية، حيث تُوفي اثنان من المحتجزين عقب اعتقالهما على أيدي قوات الحزام الأمني في واقعتين مختلفتين في أبين خلال 2017، وعُثر على جثتيهما في المستشفى بعد وقت قصير من اعتقالهما، وقد بدت على إحدهما آثار تعذيب واضحة، وفق ما افاد به خبراء الطب الشرعي.¹²⁵

كما وثقت منظمة العفو الدولية حالة مماثلة حصلت في ربيع العام الحالي،¹²⁶ حيث جُلبت إلى المستشفى جثة شخص سلم نفسه قبل ساعات إلى قوات الحزام الأمني في أبين، بحضور شهود من عائلته وأصدقائه، وفيها إصابات كثيرة بالرصاصة. وتصر عائلته على أنه تعرض للتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من الجزم عن طريق الصور فيما إذا كانت الجثة قد تعرضت للتعذيب أم لا، ولكن كانت آثار إصابتها بالرصاصة واضحة. ويقتبس تقرير صحفي قول أحد مسؤولي الأمن إن المشتبه به قُتل بالرصاصة أثناء محاولته الفرار، وهو تبرير شاع استخدامه من طرف السلطات فيما مضى، ولكن يشكك الشهود الذين حضروا واقعة تسليم المشتبه بنفسه في رواية السلطات.

نقلت وكالة الأسوشيتد برس العام الماضي عن مسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية قولهم إن قوات الولايات المتحدة "تشارك في عمليات استجواب المحتجزين في مواقع مختلفة في اليمن، وتزود آخرين بأسئلة لطرحتها نيابة عنها، وتستلم نصوصاً مكتوبة لفحوى عمليات الاستجواب من الحليف الإماراتي"، وقالوا إن "كبار قادة الجيش الأمريكي على علم بمزاعم ارتكاب التعذيب في السجون في اليمن، وقاموا بدراسة التفاصيل وتوصلوا إلى قناعة

¹²⁰ والمقصود هنا الحبس الانفرادي لمدة أكثر من 15 يوماً متتالية. قرار اتخذته الجمعية العامة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015

undocs.org/ar/A/RES/70/175 (رقم وثيقة الأمم المتحدة: A/Res/70/175).

¹²¹ (رقم وثيقة الأمم المتحدة: A/Res/70/175).

¹²² مقابلة في عدن، 8 مايو/أيار 2018.

¹²³ تم حجب المزيد من التفاصيل خشية من تسببها بالكشف عن هوية الشخص.

¹²⁴ تتوفر نسخة من تقرير التشريح بحوزة منظمة العفو الدولية.

¹²⁵ تتوفر صور إصابات الجثة بحوزة منظمة العفو الدولية.

¹²⁶ تم حجب التفاصيل خوفاً من تسببها بتحديد هوية الشخص.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

مفادها بعدم حصول انتهاكات بحضور عناصر من القوات الأمريكية.¹²⁷ حتى لو كان ضلوع الولايات المتحدة يقتصر على استخدام المعلومات الاستخبارية المنتزعة تحت وطأة التعذيب الذي يمارسه شركاؤها في مكافحة الإرهاب، فإن ذلك وحده كفيلاً بمخالفة واجبات الولايات المتحدة الناشئة بموجب أحكام القانون الدولي، لا سيما بصفتها إحدى الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب، وهو ما يملئ عليها أن تعمل على ضمان احترام الحظر المفروض على ممارسة التعذيب، واتخاذ تدابير تكفل منع وقوعه.¹²⁸ وفي مايو/ أيار 2018، صوت أعضاء مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون يلزم وزارة الدفاع بالتحقيق في دور الجيش الأمريكي، أو أفراد أجهزة الاستخبارات الأمريكية، في الانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في اليمن.¹²⁹

¹²⁷ ماغي مايكل "الإمارات تعذب والولايات المتحدة تستجوب في سجون اليمن السرية". ونقلت وكالة الأسوشييتد برس في خبر لاحق خلال عام 2018 عن ناطق باسم البنتاغون قوله إن مزاعم ارتكاب التعذيب "مزعجة" مضيفاً القول إنه "لا توجد بحوزتنا معلومات تدعم تلك المزاعم في الوقت الحالي". ماغي مايكل "محتجزون دون تهمة يدينون الانتهاكات الجنسية التي ترتكبها الإمارات بحقهم" الأسوشييتد برس، 21 يونيو/ حزيران 2018 (apnews.com/7994b4508e9c4a5eaf8a1cca9f20322f).

¹²⁸ للاطلاع على شرح لطبيعة الواجبات القانونية المترتبة على الدول بخصوص تبادل المعلومات الاستخبارية، ومسألة التعذيب، انظر تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، السيد خوان إ. منديس*

¹²⁹ undocs.org/ar/A/HRC/25/60 (رقم وثيقة الأمم المتحدة: A/HRC/25/60) 10 إبريل/ نيسان 2014. ولمعرفة المزيد عن الشواغل القانونية المتعلقة بصلوع الولايات المتحدة في الانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في اليمن، انظر على سبيل المثال، رايان غودمان وأليكس مورهد "الإمارات العربية المتحدة شريك رئيسي في اليمن ضالع في الإساءة للمحتجزين" 15 مايو/ أيار 2017 (<https://www.justsecurity.org/40978/uae-key-partner-yemen-implicated-detainee-abuse/>).

¹²⁹ وكالة الأسوشييتد برس "مجلس النواب يدعو البنتاغون إلى التحقيق في مزاعم ارتكاب التعذيب في اليمن" 25 مايو/ أيار 2018 (apnews.com/173360e5f7e84a89aac686669dfb079b).

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

7. العقبات التي تحول دون أن تأخذ

العدالة مجراها

" نحن لا نعلم حتى الآن من هم الذين ينفذون عمليات مكافحة الإرهاب؛ فهم مجهولون بالنسبة لنا".

النائب العام اليمني

خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن انتهاك حقوق المحتجزين وعائلاتهم لا يحصل فقط من خلال الممارسات غير المشروعة المرتبطة بالاحتجاز مباشرة، وإنما يتم ذلك أيضا عن طريق عقبات تحول دون أن تأخذ العدالة مجراها، وتعرقل تحقيق المساءلة، وتوفير سبل الانتصاف. وتشمل تلك العقبات استمرار غياب الرقابة القضائية على قوات الأمن، وعدم التحقيق في الانتهاكات، وتخويف الضحايا والشهود وتهديدتهم بالانتقام منهم.

وبدأ من لحظة اعتقال الأشخاص واحتجازهم تعسفا، تقع عائلاتهم في حيرة مع عدم قدرتها على الجزم يقينا بهوية الجهة التي نفذت الاعتقال، أو الوجهة التي اقتيدوا إليها. وكما ورد آنفا، فإن وجود عدد من الجهات المتنافسة والعالملة في ظل ظروف مريبة وغير واضحة، فضلا عن ضلوع الإمارات العربية المتحدة في احتجاز المشتبه بهم، قد خلق بيئة مواتية لحصول الاختفاء القسري علاوة على زيادة صعوبة التحرك للطعن في مشروعية عملية الاحتجاز.

ولعل غياب الرقابة القضائية على عمليات الاعتقال والوحدات المنفذة لها مقرونا بتنوع مرافق الحجز غير الرسمية يقع في صميم مسألة الانتهاكات وغياب القانون. وعلى سبيل المثال، أوضح النائب العام وغيره من المسؤولين لمنظمة العفو الدولية إن الحكومة اليمنية لا سيطرة لها على عمليات مكافحة الإرهاب التي تتم بقيادة الإمارات العربية المتحدة، وتنفذها القوات اليمنية المدعومة إماراتيا؛ وذلك على الرغم من محاولة الحكومة السيطرة على تلك القوات. وقال النائب العام لمنظمة العفو الدولية: "لا نزال نواجه مشكلة مع الجهات التي تنفذ (عمليات) مكافحة الإرهاب؛ فهي تفتقر للخلفية القانونية، حيث لا بد من اتباع إجراءات معينة وجوبا، بما في ذلك مراعاة صحة إجراءات التفتيش، وإعلام عائلة الشخص بمكان احتجازه؛ ونحن لا نعلم حتى الآن من هم الذين ينفذون عمليات مكافحة الإرهاب؛ فهم مجهولون بالنسبة لنا".¹³⁰

¹³⁰ مقابلة في عدن بتاريخ 7 مايو/ أيار 2018.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

وعلاوة على ذلك، يتم أحياناً تجاهل أوامر الإفراج التي يصدرها وكلاء النيابة بحق محتجزين أصبحوا تحت رقابة النيابة وإشرافها، ولا يتم الاعتداد بها.¹³¹ وأخبر أفراد العائلات ووكلاء النيابة منظمة العفو الدولية إن وكلاء النيابة استجوبوا في عدد من الحالات المحتجزين في مرافق من قبيل بنر أحمد 2 وسجن المكلا المركزي، وأمروا بالإفراج عنهم نظراً لعدم وجود أسس تجيز استمرار احتجازهم، ولكن لم تدعن إدارة السجن لتلك الأوامر أو تنصاع لها.¹³² وأخبر مسؤولو إدارة السجن العائلات ووكلاء النيابة بكل صراحة إن الإمارات العربية المتحدة لم توافق على الإفراج عن أولئك المحتجزين.

وحرصت الإمارات العربية المتحدة مراراً وتكراراً على إنكار تورطها في أية ممارسات احتجاز غير مشروعة في اليمن¹³³ على الرغم من كم الأدلة الذي يشير إلى عكس ذلك. ولم يتمكن أحد من بين مسؤولي الحكومة اليمنية الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم من تحديد الأساس القانوني الذي يجيز تدخل الإمارات في عمليات الاعتقال والاحتجاز في اليمن، لا بل وذهب بعضهم إلى القول إنه لا يوجد أي أساس قانوني لذلك أصلاً. كما خلص فريق الخبراء الأممي المعني باليمن إلى إن " الصلاحيات القانونية التي تخول الإمارات العربية المتحدة المشاركة في عمليات الاعتقال والاحتجاز في اليمن غير واضحة، نظراً لعدم توضيح المسألة من طرف اليمن أو الإمارات".¹³⁴

وفي المقابل، تكرر الحكومة اليمنية القول إنها لا تسيطر على قوات الأمن التي تديرها الإمارات العربية المتحدة وتدعمها.¹³⁵ وفي الوقت نفسه، جاء تواجد القوات الإماراتية في اليمن وضلوعها في النزاع الدائر فيه بدعوة من الحكومة اليمنية وبموافقتها. وعليه، فلا تُعتبر الإمارات في هذا المقام بمثابة قوة احتلال، وتظل الحكومة اليمنية مسؤولة عن ضمان أن القوات الإماراتية التي تعمل بموافقتها، تحترم أحكام القانون الدولي وتضمن حقوق الإنسان. ويتحمل اليمن في هذا السياق المسؤولية المشتركة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المحلية المرتبطة بالإمارات.

ولم يتم إجراء تحقيقات جديّة في مزاعم ارتكاب انتهاكات يرقى بعضها (الاختفاء القسري والتعذيب على سبيل المثال) إلى مصاف جرائم الحرب على الرغم من وفرة التوثيق للانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز من خلال وسائل الإعلام، والمنظمات الدولية والمحلية المعنية بحقوق الإنسان، وفريق الخبراء الأممي المعني باليمن كما ورد تفصيله آنفاً. ويتناقض ذلك مع واجبات اليمن والإمارات العربية المتحدة الناشئة بموجب أحكام القانون الدولي. وعقب الكشف السنة الماضية عن وجود شبكة من السجون السرية، نُقل عن رئيس الوزراء اليمني الإعلان عن تشكيل لجنة برئاسة وزير العدل للتحقيق في تلك المزاعم،¹³⁶ ولكن لم يتم نشر نتائج عمل تلك اللجنة للعموم كما أشار فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن.

¹³¹ بل وصل الأمر في واقع الحال بوكلاء النيابة في المكلا إلى الإضراب احتجاجاً على تعطيل الإمارات العربية المتحدة تنفيذ أوامر الإفراج، وذلك وفق ما أورده موظفو إحدى المنظمات الحقوقية المحلية، وعائلات المحتجزين ومسؤولون في النيابة العامة.

¹³² اطّلعنا منظمة العفو الدولية على بعض أوامر الإفراج الصادرة عن وكلاء النيابة، والخطابات المتعلقة بها (والمتوفرة بحوزة المنظمة)، وأجرت مقابلات مع عائلات المحتجزين الذين لم يتم الإفراج عنهم على الرغم من ورود أسمائهم في أوامر الإفراج. وغالبية من تم الإفراج عنهم في يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2018 (انظر صفحة 25)، كانوا قد حصلوا على أوامر الإفراج قبل شهر من ذلك.

¹³³ تصر الإمارات العربية المتحدة على أن مشاركتها تقتصر على توفير التدريب والدعم المالي واللوجستي للقوات اليمنية المحلية.

¹³⁴ وثيقة الأمم المتحدة رقم (S/2018/68)؛ الملحق 62، الفقرة 19.

¹³⁵ جاء تصريح مماثل على سبيل المثال في خطاب مؤرخ في 20 مارس/ آذار 2018 موجه من الممثل الدائم للجمهورية اليمنية في الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن، مع إرفاق نسخة إلى رئيس اللجنة، وهو متوفر بحوزة منظمة العفو الدولية أيضاً.

¹³⁶ رويترز "الحكومة اليمنية تقول إنها سوف تحقق في مزاعم ارتكاب انتهاكات داخل سجون سرية" 24 يونيو/ حزيران 2017. reut.rs/2KosaVo

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

كما حدد فريق الخبراء علاوة على ذلك أسماء مسؤولي أمن يمنيين يتعاملون مع الإمارات العربية المتحدة في مسألة الاحتجاز، وثبتت مسؤوليتهم عن وقوع انتهاكات في ذلك السياق. ويقع على كاهل الحكومة اليمنية واجب التحقيق في تلك المزاعم، وملاحقة كل من تبرز ضده أدلة كافية ومقبولة لإثبات مسؤوليته، إلا إن شيئا من هذا القبيل لم يحدث، ولا يزال أولئك المسؤولون المشار إليهم يشغلون مناصبهم كالمعتاد، وذلك على الرغم من قول الحكومة اليمنية في خطاب الرد على تقرير فريق الخبراء إن تصرفات أولئك المسؤولين ترقى إلى مستوى "التمرد"، وإنها تدرس اتخاذ التدابير المناسبة بحقهم ومحاسبتهم.

وسبق لجهات يمنية مختلفة مثل وزارة حقوق الإنسان، ووزارة الداخلية، والنائب العام، اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، أن تعاملت مع شكاوى عائلات المحتجزين المفقودين. كما اطلعت منظمة العفو الدولية على الخطابات التي أرسلها مسؤولون من بعض تلك الجهات إلى قائد مديرية أمن عدن، وإلى قوات التحالف للاستفسار عن مصير بعض المحتجزين الذين فُقد أثرهم.¹³⁷ وقال مسؤولون من النيابة العامة ووزارة الداخلية إنهم لم يتلقوا ردا بهذا الخصوص.

وفيما يتعلق بشكاوى التعذيب، فقال وكلاء النيابة العامة إنه لا تتوفر أدلة تدعم ادعاءات بعض المحتجزين الذين قاموا باستجوابهم في الحجز، وأفادوا بعدم تلقيهم شكاوى محددة بهذا الخصوص من العائلات أو المحتجزين السابقين. ولا تخلو هذه الملاحظات من الإشكاليات لأسباب كثيرة؛ فمن غير المعقول أن يكون وكلاء النيابة غافلين عن حجم ومدى اتساق مزاعم ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في مرافق الحجز، وكثرة التقارير الواردة بهذا الخصوص في وسائل الإعلام وغيرها. ويُلزم القانون الدولي في مثل تلك الحالات الدول بفتح تحقيقات في مزاعم ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وحتى إذا لم يتم تحرير شكاوى رسمية بهذا الخصوص. كما إنها ملزمة بتمكين الأفراد من حق تقديم الشكاوى، والتحقيق في فحواها، وتوفير الحماية لهم من أي تهديد أو إجراءات عقابية انتقاما منهم.¹³⁸

ومن المهم أيضا الإشارة إلى حجم الخوف الذي يهيمن على العائلات والمحتجزين السابقين الذين أخبروا منظمة العفو الدولية عن خشيتهم من الحديث علنا حول تلك الانتهاكات، وتحرير شكاوى بشأنها. وقال مدافعون محليون عن حقوق الإنسان في مختلف محافظات الجنوب إن ما يوثقونه من حالات يشكّل النزح الياسر من العدد الكلي للحالات المماثلة، وذلك نظرا لفرط خوف الكثير من العائلات من التعرض للانتقام إذا تحدثوا مع المدافعين. وأخبر أحد المحتجزين السابقين منظمة العفو الدولية إن وحدة مكافحة الإرهاب في عدن وجهت له تهديدا صريحا قبل إخلاء سبيله "بأنه سوف يتم إخفائه سرا" إذا تحدث عن التعذيب الذي تعرض له.¹³⁹ وقال محتجز سابق آخر إن "وضعنا مخيف، وأمل ألا أتعرض للأذى، ولا أريد أن أعود إلى الظلام، وإلى ذلك الكابوس، ولا أريد أن يتم إبعادي عن عائلتي مجددا".¹⁴⁰ وتفاقم ذلك الشعور بالخوف جراء تعرض عدد من المحتجزين السابقين للقتل برصاص مجهولين بعد الإفراج عنهم.

كما تعرض أفراد عائلات المحتجزين للتعذيب والاعتداء بعد تنظيم احتجاجات في عدن والمكلا. وأطلقت قوات الأمن اليمنية العنان لعناصر الشرطة النسائية أثناء أحد الاحتجاجات التي نُظمت العام الماضي أمام مقر قاعدة التحالف في عدن لفض قريبات المحتجزين المشاركات في الاحتجاج، وتعرضن لهن بالضرب ودفعهن بعيدا عن بوابة القاعدة.

¹³⁷ تتوفر نسخ منها بحوزة منظمة العفو الدولية.

¹³⁸ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CAT.aspx

¹³⁹ مقابلة عبر الهاتف، 1 إبريل/نيسان 2018.

¹⁴⁰ مقابلة عبر الهاتف، 27 مارس/ آذار 2018.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

وفي حادثة أخرى وقعت في 2017، قامت قوات الأمن بفض جمع العائلات المشاركة في احتجاج أمام مطار الريان في المكلا، وأطلقت الرصاص في الهواء وفق ما قاله أفراد العائلات.

وتعرض صحفيون محليون من منتقدي الإمارات العربية المتحدة والقوات المحلية المدعومة منها للاعتقال التعسفي.¹⁴¹ كما قال الناشطين من أفراد العائلات والمحامون المتخصصون في حقوق الإنسان والناشطون الحقوقيون لمنظمة العفو الدولية إنهم قد تلقوا تهديدات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغير ذلك من الوسائل.

¹⁴¹ انظر على سبيل المثال، الأسوشييتد برس "منظمة لرصد حقوق الإنسان: احتجاز كاتب يمني عقب انتقاده القوات الإماراتية" 27 فبراير/ شباط 2018; fxn.ws/2KADWLR؛ ووكالة الصحافة الفرنسية "اختطاف أحد العاملين في صحيفة يمنية على أيدي مسلحين" 27 مارس/ آذار 2018 bit.ly/2KsfGvV

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "
الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

منظمة العفو الدولية

8. نتائج وتوصيات

ثمة أدلة هامة تشير إلى أن قوات الأمن اليمنية المدعومة إماراتياً، وقوات الإمارات العربية المتحدة قد ارتكبت طائفة من الانتهاكات المتعلقة بالحجز، بما في ذلك الاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز التعسفي. ويشكل ذلك السلوك انتهاكاً لمختلف أشكال الحظر المطلق في هذا السياق، ولا يجوز تبريره بأي حال من الأحوال بما في ذلك في سياق النزاعات المسلحة أو عمليات مكافحة الإرهاب. وتركت سنوات من عمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري بشكل روتيني مئات العائلات حائرة لا تدري مصير أحببها المختلفين أو المحتجزين. وقد باتت تلك الممارسة القاسية وغير الشرعية متفشية جداً بحيث أصبحت العائلات تعتقد أن أحببهم حتماً سيتم اخفاءهم قسراً بمجرد إلقاء القبض عليهم من طرف القوات المدعومة إماراتياً.

وينبغي على الحكومتين الإماراتية والإماراتية أن تقوما فوراً بخطوات تكفل وضع حد لتلك الانتهاكات، والتصدي لنمط الإفلات السائد من العقاب، وإزالة جميع العقوبات التي تحول دون أن تأخذ العدالة مجراها، وتعويض المتضررين من تلك الانتهاكات. وأقل ما يمكن قوله إنه لأمراً يبعث على الصدمة حين نرى مرافق الحجز التي جرى اكتشافها ضمن شبكة من السجون السرية التي تديرها الإمارات العربية المتحدة والقوات اليمنية التي تدعمها لا تزال تعمل في ظل عدم إجراء تحقيق جدي في الانتهاكات التي جرى توثيقها جيداً، بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة بممارسة التعذيب الممنهج في الحجز. ويقع على شركاء الإمارات العربية المتحدة الدوليين في مجال مكافحة الإرهاب، وبما في ذلك الولايات المتحدة وأعضاء التحالف بقيادة السعودية، واجب الحرص على وقف ارتكاب تلك الانتهاكات، وضمان التحقيق فيها بأسرع وقت وبشكل محايد، وحصول ضحاياها على كامل أشكال التعويض وجبر الضرر.

التوصيات الموجهة إلى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة:

- وقف جميع ممارسات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والأشكال الأخرى من انتهاكات حقوق الإنسان، ومخالفات أحكام القانون الإنساني الدولي في اليمن؛
- والكشف عن مصير وأماكن تواجد جميع الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري؛ والسماح لمن في الحجز بالتواصل فوراً مع عائلاتهم ومع المحامين؛
- والإفراج عن جميع الأشخاص الذين تم اعتقالهم أو احتجازهم تعسفاً، أو تسليم ملفات قضاياهم إلى النيابة اليمنية للمساعدة في إسناد التهم إليهم بارتكاب جرائم متفق على توصيفها دولياً، ومحاكمتهم بموجب إجراءات قضائية تمتثل للمعايير الدولية ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام بحقهم؛
- والكشف عن مواقع مختلف مراكز الحجز التي تديرها أو تشرف عليها في اليمن، والمبادرة فوراً إلى وضع تلك المنشآت تحت رقابة النيابة العامة اليمنية؛
- والسماح للمراقبين المستقلين بدخول جميع أماكن الحجز التي تديرها أو تشرف عليها في اليمن، والسماح لهم بزيارة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم؛
- وفتح تحقيق عاجل ومحايد وناجز في المزاعم المتعلقة بارتكاب القوات الإماراتية والقوات اليمنية المدعومة إماراتياً مخالفات لأحكام القانون الإنساني الدولي وانتهاكات أخرى جسيمة للقانون الدولي لحقوق

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

الإنسان؛ وجلب الذين يُشتبه بمسؤوليتهم الجنائية عن تلك الانتهاكات للمثول أمام محاكم مدنية مفتوحة يمكن حضور جلساتها، ومحاكمتهم وفق المعايير الدولية للمحاكمات العادلة؛

- والحرص على حصول جميع الذين ارتكبت بحقهم انتهاكات القانون الإنساني الدولي أو مخالفات أخرى خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان على التعويضات وأشكال الانتصاف الفعالة، ورد الاعتبار إليهم، وتوفير الضمانات بعدم التكرار؛
- والمبادرة فوراً إلى تنفيذ قرارات النيابة اليمنية، والامتناع عن عرقلة تنفيذ أوامر الإفراج الصادرة عنها؛
- والتعاون الكامل مع فريق الخبراء الدولي الذي عينته الأمم المتحدة للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن، وتمكينهم دون عائق من دخول جميع مرافق الحجز التي تديرها وتشرف عليها؛
- والمصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ونظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

التوصيات الموجهة إلى حكومة الجمهورية اليمنية:

- ضمان حماية الأشخاص في اليمن من التعرض للاختفاء القسري وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف ووكلاء تابعين لدول أخرى؛
- وإنشاء مكتب ومنحه تفويض جمع المعلومات المتعلقة بالمحتجزين والمختفين قسراً وتوحيدها بشكل مركزي، وعلى أن يصبح المكتب المزمع جهة مرجعية لإحاطة أقارب الضحايا بالمعلومات المتعلقة بذويهم، ومركزاً لتسليم سلطات الملاحقة الجنائية المعلومات اللازمة لإجراء التحقيق؛
- والقيام علناً بتوضيح طبيعة السلطة التي تقوم بموجبه القوات الإماراتية وتلك المدعومة منها بعمليات الاعتقال والحجز في اليمن، واتخاذ تدابير فعالة ضماناً لامتثال تلك القوات بشكل كامل لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي؛
- والحرص على أن تخضع جميع قوات الأمن لسيطرتها، على أن يخضع جميع المحرومين من حريتهم وكل مراكز الحجز لإشراف وكلاء النيابة المختصين
- وإجراء تحقيقات عاجلة وناجزة ومحايدة في المزاعم المتعلقة بصلوح مسؤولين ووحدات يمنية في عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ووقف من تثبت مسؤوليته عن العمل مؤقتاً ريثما تظهر نتائج التحقيقات، وملاحقة المشتبه بهم في سياق محاكمات عادلة إذا توفرت بحقهم أدلة كافية لإثبات مسؤوليتهم عن ارتكاب انتهاكات خطيرة؛
- وفتح تحقيق عاجل وناجز ومحايد في تصرفات قوات الإمارات العربية المتحدة في اليمن، والتحقيق في المزاعم التي تتهمها بمخالفة أحكام القانون الإنساني الدولي وارتكاب انتهاكات أخرى خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- وضمان قيام موظفي الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون بالرد على المراسلات الكثيرة التي تُوجه إليهم من طرف مختلف الجهات الحكومية وعائلات المحتجزين والمختفين للاستفسار عن مكان تواجد الأشخاص المحرومين من حريتهم خارج إطار القانون؛
- وضمان توفير سبل الانتصاف وجبر الضرر الفعالة بما في ذلك رد الحق، والتعويض المالي، وإعادة التأهيل، ورد الاعتبار، وتوفير الضمانات بعدم التكرار؛

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

- والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ونظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية؛
- وتوجيه دعوة إلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وأعضاء الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وتسهيل زيارتهم إلى اليمن.

التوصيات الموجهة إلى النائب العام اليمني:

- فتح تحقيقات عاجلة ومحايدة وناجزة في مزاعم ممارسات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والوفيات في الحجز والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري المرتكبة على أيدي القوات اليمنية والإماراتية، بما في ذلك في الحالات التي لا تشهد تحرير شكاوى فردية بعينها؛
- والاستمرار في الجهود الرامية إلى شمول منشآت الحجز غير الرسمية بمظلة الرقابة القضائية؛
- والحرص على قيام المسؤولين عن قوات الأمن ومديري مرافق الحجز بالإيعاز إلى الأفراد تحت إمرتهم بالحفاظ على سجلات تثبت تاريخ ووقت ومكان القبض على كل شخص يتم احتجازه، مع توثيق اسمه وسبب اعتقاله وهوية الوحدة أو الجهة المسؤولة عن عملية احتجازه. وينبغي أن تكون تلك السجلات متوفرة لغايات اطلاع عائلات ومحامين المحتجزين عليها وإطلاع الأشخاص الآخرين الذين لهم مصلحة مشروعة في ذلك. كما ينبغي توثيق جميع عمليات ترحيل المحتجزين في تلك السجلات؛
- والتحقق في ممارسات التخويف أو التهديد بالانتقام من الشهود أو أفراد العائلات التي تحرر شكاوى بشأن الاختفاء القسري والتعذيب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان؛
- ومتابعة الجهود التي تكفل تدريب قوات الأمن اليمنية، وخصوصا عناصر القوات المعنية بعمليات مكافحة الإرهاب، على المعايير الدولية في مجال تنفيذ القانون.

التوصيات الموجهة إلى حكومة الولايات المتحدة:

- الامتناع عن تلقي معلومات يُرجح أنه تم انتزاعها تحت التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة بما يكفل ألا يؤدي تبادل المعلومات الاستخباراتية بين البلدان إلى مكافئة أساليب الاستجواب غير المشروعة؛
- والعمل بنشاط على حث الشركاء في مجال مكافحة الإرهاب، وتحديدًا دولة الإمارات العربية المتحدة، على الامتنال لأحكام القانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان، لا سيما احترام الحظر المطلق المفروض على ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛
- وتيسير تطبيق الرقابة المستقلة بما في ذلك من قبل الكونغرس الأمريكي على صور التعاون العسكري أو الاستخباراتي مع القوات اليمنية والإماراتية الصالعة بأنشطة متعلقة بالاحتجاز في اليمن. والتحقق في دور الجنود أو عملاء المخابرات الأمريكيين في الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز في اليمن، والامتنال لجميع متطلبات التحقيق والإبلاغ المتعلقة بتلك المسألة؛
- والحرص بعد توافر آليات تحقيق المساءلة على أن تتلقى أية قوات تتعاون معها الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن التدريب المناسب في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التدريب على المعايير الدولية المرعية في مجال تنفيذ القانون؛
- والقيام بتعليق توريد الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية ذات الصلة إلى الإمارات العربية المتحدة وغيرها من أطراف النزاع إذا اتضح وجود مخاطر ملموسة باحتمال استخدام تلك الأسلحة في اليمن.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

التوصيات الموجهة إلى الدول الأخرى الأعضاء في التحالف بقيادة السعودية:

- ضمان قيام أعضاء التحالف الضالعين في أنشطة مرتبطة بالحجز في اليمن، لا سيما الإمارات العربية المتحدة، باحترام جميع أحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك احترام الحظر المطلق المفروض على ممارسة الاختفاء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة "

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية
حركة عالمية لحقوق الإنسان.
عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن
الأمر يهمنا جميعاً.

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic



@AmnestyAR



اتصل بنا

info@amnesty.org
mena@amnesty.org



+44 (0)20 7413 5500



"الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"

الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن

إن قوات الأمن اليمنية المدعومة إماراتياً، إلى جانب الجيش الإماراتي، ضالعة في عمليات الاعتقال التعسفي والاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على نطاق واسع في جنوب اليمن. وتُركت عائلات الضحايا وحدها في مناهة الهيكل الإداري لقوات الأمن، والشبكة الغامضة لمراقبي الحجز الرسمية وغير الرسمية. وقد مضى على انقطاع أخبار بعض المحتجزين ما يقارب السنتين في ظل تنامي بواعت القلق المتعلقة بمصيرهم، لا سيما في ضوء توافر ادعاءات موثوقة بانتشار ممارسات التعذيب والوفاة في الحجز.

وحققت منظمة العفو الدولية في حالات 51 شخصاً حُرِّموا من حريتهم على أيدي قوات الأمن اليمنية المدعومة إماراتياً، وجنود الإمارات العربية المتحدة، وأجرت 75 مقابلة خلال الفترة ما بين مارس/ آذار 2016، ومايو/ أيار 2018 في محافظات عدن، ولحج، وأبين، وشبوة، وحضرموت. وشملت الغالبية العظمى من الحالات ضحايا الاختفاء القسري لا يزال مصير 19 ضحية منها مجهولاً لعائلاتهم.

ويتعين على الإمارات العربية المتحدة، أحد أبرز أعضاء التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية الذي انخرط منذ مارس/ آذار 2015 في النزاع المسلح الدائر في اليمن بدعوة من الحكومة اليمنية، أن تتوقف عن إنكار دورها في عمليات الاعتقال والاحتجاز، وتضع منشآت الحجز التي تديرها تحت رقابة مسؤولي النيابة العامة اليمنية، وتفصح عن مصير المحتجزين لدى القوات الخاضعة لسيطرتها، وتجري تحقيقاً في مزاعم وقوع انتهاكات لا سيما التعذيب. كما يتعين على الحكومة اليمنية أن تقوم أيضاً بالتحقيق في مخالفات أحكام القانون الدولي، وتلجم قوات الإمارات العربية المتحدة وقوات الأمن اليمنية المتهمه بالتمرد، وتحرص على جبر ضرر الضحايا.



منظمة العفو
الدولية

رقم الوثيقة: MDE 31/8682/2018

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org